الفصل الأول

طبيعة علم الاقتصاد السياسى

المبحث الأول: تعريف علم الاقتصاد السياسى وموضوعه

المبحث الثانى: مناهج البحث فى علم الاقتصاد السياسى وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

المبحث الثالث: الحاجات والمنفعة

المبحث الأول
تعريف علم الاقتصاد السياسى وموضوعه

مقدمة:

الاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس التفاعل والتأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة. ومبدئيا قبل الدخول فى الشرح والتفصيل يمكن الاشارة الى الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس أسس تطور المجتمع، حيث يدرس عمليه إنتاج السلع والخدمات لاشباع حاجات الانسان، ويركز على الانتاج والوضع الطبقي والاجتماعي في العملية الإنتاجية. وما العلاقات الاجتماعية الا انعكاس للنشاط الاقتصادى الذى يشمل الانتاج والاستهلاك والتوزيع.

الإقتصاد السياسي اذن هو علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية، أى العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، أى العلاقات التي تخص إنتاج وتوزيع الأشياء العادية والخدمات بغية تلبية إحتياجات أفراد المجتمع. فالاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تتناول بالدراسة حالة الإنسان في المجتمع وتحلل الظروف التي يعيش فيها وتبني القوى الفعالة التي تؤدي دورها في الحياة الاجتماعية. ويهتم علم الاقتصاد السياسي بدراسة نشاط الإنسان في المجتمع فى انتاج السلع والخدمات بقصد اشباع الحاجات الانسانية.

يتناول هذا المبحث تعريف علم الاقتصاد السياسى وتقسيمه فى مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد السياسى

المطلب الثانى: موضوع علم الاقتصاد السياسى وأهميته

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد السياسى:

مقدمة:

كثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة "اقتصاد" في جميع الأحوال. ورغم أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، لأن كثيرا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، وقد يرجع هذا إلى مايلى:

١- اختلاف مناهج الاقتصاديين في التحليل، ولاختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.

٢- ان علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة فهو من أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير.

وترجع كلمة "الاقتصاد السياسي"Economie politique"" تاريخيا إلى أرسطو وتعني " علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "علم مبادئ تدبير شئون المنزل"، حيث يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الإغريقية Oikos – Nomos – Politikos والتي تعني على التوالي "منزل"، "قانون"، "اجتماعي". ولقد استخدم تعبير الاقتصاد السياسي Economie politique لأول مرة عام ١٦١٥ من قبل الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونتكريستيان (١٥٧٥-١٦٢١) Antoine de Montchrestien، في كتابه "بحث في الاقتصاد السياسي" "Traite d'économie politique" قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"، وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي حيث كان يقصد به البحث في الاجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، ومهمة الاقتصاد كانت النصح للحاكم في إدارة الأموال العامة بما يتفق وتحقيق الرفاه المذكور.

وبذلك فان السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد. ويمكن إرجاع تسمية "سياسي" لدى مونتكريستيان إلى الأمرين التاليين:

١- أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء الإغريق اسم "الاقتصاد" مجردا من كل وصف، والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة. ففي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لابثروات الأسر ولابتدبير شئون المنزل.

٢- ان معظم مواضيع كتابه تدور حول البحث عن الوسائل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية. فالغرض الذي قصد إليه من وراء بحوثه كان إذن سياسيا، وقد وصف الاقتصاد بالسياسي في عنوان كتابه لتوضيح هدا الغرض. الآن تشير كلمة اقتصاد إلى أية صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين.

ونظرا لتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي مما يتعذر علينا جمعها وتبويبها، فسوف نستعرض مجموعة من التعاريف لبيان مضمون الأفكار التي تقوم عليها، ومايوجه لها من انتقادات.

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي على أساس فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات:

أ- فكرة إشباع الحاجات:

يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالنظر إلى الغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي، وبالتالي فإنهم يرون أن إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية المحددة لما يدخل في نطاق الاقتصاد.

ويؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا أوسع من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف الى إشباع حاجة أو رغبة، فزيارة متحف أو قراءة صحيفة لايمكن القول بأن هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد. ولذا فإن أصحاب هذا الرأي يقصدون بأن الحاجة هى من الحاجات المادية حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها داخلا في حيز الاقتصاد. إلا أن هدا

التعريف السابق يعتبر أيضا تعريف ضيق النطاق باعتبار أننا نتطلع في الواقع إلى تعريف شامل لكل ما هو مادي أو غير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي، تعريف يفسح مجالا لكل الدوافع التي يمكن أن توحي بهذا النشاط. كما يمكننا القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات هو تعريف واسع اذا أخذنا في الاعتبار جميع الحاجات، وهو ضيق جدا اذا حددنا الحاجات في الحاجات المادية فقط دون سواها.

ب- فكرة تكوين الثروة:

يرى أصحاب هذا الرأي ومنهم آدم سميث Adam Smith وجون ستيوارت ميلJ. S. Mill بأن علم الاقتصاد "هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة". أما الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال Alfred Marshall فيعرف الاقتصاد السياسي بأنه " دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية"، حيث يرى بأن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية. فالاقتصاد لدى مارشال هو من ناحية دراسة للثروة ومن ناحية أخرى هو جزء من دراسات الإنسان.

أما ساي J. P. Say فيعرف الاقتصاد "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها". إلا أن هذا التعريف وجه له نقد على أساس أن الثروة تعني الأموال المادية فقط، في حين أنه توجد الى جانب هذه الأموال الخدمات التي لاتتسجم في شيء مادي، ولها مع ذلك منفعتها وقيمتها كالخدمات التي يقدمها الأساتذة والأطباء وغيرهم، فمن غير المعقول ألا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد.

إن التعاريف السابقة اعتمدت المعيار المادي كأساس لها، وهنا يبدو تأثير أنصار مدرسة الفيزيوقراط أو الطبيعيين على الاقتصاديين الكلاسيك مثال آدم سميث، حيث أن الفيزيوقراط حددوا النشاط الاقتصادي على خلق المادة وليس خلق المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا وكما هو متعارف عليه يعني خلق المنفعة وليس خلق المادة. من هذا كان النقاش حول تحديد مفهوم الثروة وهل هو محدد في الثروة المادية أم يشمل الخدمات أى الثروة الغير مادية. فالتركيز على الإنتاج ووسائله ثم طرق زيادة الإنتاج وتوزيعه من شأنه أن يضيف الى مجال الاقتصاد أو يخرج منه موضوعات استقر الرأي على إعطائها الصفة الاقتصادية، لأن لهذه الخدمات دور فعال في حياة الإنسان ورفاهيته وعلى علم الاقتصاد الاهتمام بها اذا أريد لهذا العلم أن لايكون منقوصا ويشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي.

ثانيا: تعريف الاقتصاد السياسي على أساس فكرة التبادل:

لقد تزعم ج. بيرو G. Pirou هذا التيار الذي مفاده أن غرض علم الإقتصاد هو فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات، لذلك فإنه يعرف الإقتصاد السياسي بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال والسلع وسداد الحاجات".

ومن هذا التعريف نستخلص بعض النتائج التي تدلنا على طبيعة الإقتصاد السياسي:

١. أن الإقتصاد السياسي هو علم خاص بالمجتمعات البشرية.

٢. أن الإقتصاد السياسي هو علم إجتماعي، حيث لايوجد اقتصاد فردي فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد والسلع المادية ليست بعلاقة اقتصادية حسب أصحاب هذه النظرة. ففعل المبادلة لا يتم الا في المجتمع وبين الوحدات في هذا المجتمع، فأثناء تخلي الفرد عن حاجة ما للحصول على حاجة أخرى لا يملكها تتجلى العلاقة الإقتصادية ويبرز الفعل الإقتصادي.

٣. أن قيمة السلع والخدمات لا يمكن لها أن تحدد الا أثناء عملية التبادل، فقيمة السلعة تبقى كامنة داخلها الى أن تتم عليها عملية التبادل فتنتقل القيمة من الصعيد الكامن الى الموضوعي والواقعي. ان "الفعل الاقتصادي" يختلف عن الفعل المجاني، أى أن العملية الاقتصادية تتعلق وترتبط بالأخذ والعطاء بالمقابل بينما الفعل المجاني يتم دون مقابل، علما بأنه يمكن القول بأن الواهب لشيء ما ينتظر الاعتراف بالجميل. الا أن هذا التعويض معنوي لا مادي.

٤. ان عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الأسعار، لذلك فهناك من عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الأسعار. ولهذا الرأي أهمية كبيرة من حيث إدخال النقود في الدراسة الاقتصادية لما لها من دور كبير في الحياة الاقتصادية، إلا أن التبادل يمكن أن يتم بشكل عيني كما فى نظام المقايضة بدون حاجة الى النقود.

الا أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات ناتجة عن عدم شمول علم الاقتصاد للعديد من التصرفات الاقتصادية والتي لا تأخذ شكل المبادلة مثل:

١. الاقتصاد المعيشي للفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي دون المبادلة، فهو يزاول نشاطا زراعيا وعلى علم الاقتصاد الاهتمام به.

٢. الأخذ بهذا التعريف يستبعد الاقتصاد العائلي من الدورة الاقتصادية، حيث أن النشاط في العائلة يتم بين الأفراد دون مقابل أو مبادلة.

٣. استبعاد نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.

ثالثا: تعريف الاقتصاد السياسي على أساس الندرة:

إن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد برأي أصحاب هذا الاتجاه هو علاج مشكلة الندرة Scarcity. ويعتبر تعريف الاقتصادى روبنز Robins لعلم الاقتصاد من أكثر التعريفات المتداولة حاليا ويقول أن علم الاقتصاد يعنى بدراسة نشاط الانسان فى سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة الموارد المحدودة. ويعتبر هذا التعريف من أكثر تعريفات علم الاقتصاد انتشارا، لأنه يبرز بوضوح مايسمى بالمشكلة الاقتصادية.

ويوضح هذا التعريف أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعى وليس من العلوم الطبيعية، وأنه يهتم بدراسة السلوك الانسانى ولايهتم بدراسة المادة أو الظواهر الطبيعية. ومن هنا تنشأ صعوبة علم الاقتصاد بقدر تنوع الأفراد وسلوكهم، وبالتالى خضوعهم جميعا لنظرية عامة أو قاعدة تفسر هذا السلوك. ويدرس علم الاقتصاد حاجات الانسان وهى متعددة ومتزايدة دائما وأبدا ولابد من اشباعها من

الموارد المحدودة، وبالتالى فان المشكلة الاقتصادية تهتم ببيان القاعدة أو النظرية أو الأسلوب الذى يمكن به استخدام هذه الموارد لتلبية الحاجات الانسانية المتزايدة.

حيث يبين أن علم الاقتصاد السياسى هو "العلم الذي يدرس سلوك الانسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة". وحسب هذا التعريف فان علم الاقتصاد يقوم بدراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون اليها، مع الإشارة الى أن حاجات الانسان متعددة وتحدها ندرة الأشياء وعدم كفايتها لاشباع حاجاته وتحقيق غاياته، اضافة الى القيود الثلاثة التالية:

١- القيود أو الحدود العضوية والنفسية، اذ لا يمكن للانسان أن يستفيد من كل شيء في أن واحد.

٢- الحدود التي تقيمها في وجه الانسان الوسائل القليلة التي يملكها، فهو غالبا لا يملك كافة الوسائل التي تسهل له عملية سد احتياجاته.

٣- حدود الزمن، فالحياة قصيرة نسبيا والوقت سلعة ثمينة لأنه نادر، فعلى الانسان أن يكيف احتياجاته بحدود الزمن الضيق الذي يعيشه.

من خلال هذا التحليل يمكننا الاشارة الى أنه لا يمكن للأفراد أن يشبعوا كامل حاجاتهم وذلك نظرا للقيود الثلاث التالية:

١- ندرة الوسائل لتحقيق كامل الغايات.

٢- الاختيار بين بدائل عديدة لأهداف كثيرة.

٣- التكلفة التي على الفرد أن يدفعها لتحقيق غاية واحدة من غاياته.

إن هذه القيود هي التي تفرض على الفرد أن يقوم بعملية المفاضلة بين الغايات المتعددة والقيام بالتقديرات التي توصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من تحقيق أكبر اشباع.

وفى نفس اتجاه الندرة تأتى أفكار عالم الاقتصاد الأمريكى المعاصر ساموليسون Samuelson، والحاصل على جائزة نوبل فى علم الاقتصاد، حيث يركز على ادارة الموارد الاقتصادية النادرة. وفى كتابه حول مبادىء علم الاقتصاد يعرف ساموليسون الاقتصاد بأنه "دراسة لكيفية اختيار الأفراد والمجتمع لغاياتهم وتحقيقها باستخدام النقود أو بدونها، وذلك من أجل تشغيل الموارد الاقتصادية النادرة التى تتميز باستخدامات بديلة، ولانتاج سلع مختلفة وتوزيعها من أجل الاستهلاك فى الحاضر أو المستقبل على مختلف أفراد المجتمع".

وبامعان النظر فى هذا التعريف لعلم الاقتصاد السياسى نجد أنه يهتم أيضا بدراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض وعلاقاتهم بالأشياء في سعيهم إلي تحقيق الرفاهية المادية. وهذا التعريف يمكن تطبيقه فقط على المجتمعات العصرية، لأن المجتمعات البدائية لم يكن لها وعي بضرورة تحقيق التقدم المادي ولم تكن تسعي بشكل كبير إلي تحقيق الرفاهية المادية.

وتجدر الاشارة الى أن هنري جيتون H. Guitton يضيف الى عامل الندرة عاملا آخر هو عامل عدم التلاؤم. فقد توجد السلع والحاجات بكثرة في مكان معين فتفيض عن الحاجة مما يستوجب

نقلها الى مكان آخر بحيث نتمكن من سد احتياجات غير مشبعة. أن هذه العملية تدعى "بتكييف" توزيع السلع حسب الحاجة اليها في المكان والزمان. ثم أن الندرة في السلع تفرض على الانسان نوعا من الاختيار، فهو كي يحصل على هدف معين واحد عليه أن يضحي بأهداف أخرى، فالاختيار يوجب التضحية، والتضحية ثمن وتكلفة.

رابعا: تعريف ماركس للاقتصاد السياسي:

لقد طور كارل ماركس Karl Marx مفهوم الاقتصاد السياسي Die Politische Oekonomie في كتابه "رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي" Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie، ليحوله الى علم يهتم بدراسة قوانين تطور المجتمع، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الديالكتيكية أو المادية الجدلية على حركة التاريخ صاغ ماركس قانون تطور المجتمعات من نظام اقتصادي الى آخر. فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي ماركس الى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين أى أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية أو الجماعية.

أما أوسكار لانجه O. Lange فانه يعرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه فيقول: "يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الانتاج والاستهلاك الاجتماعية، فيعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين، أى على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية، واذا أطلقنا على انتاج السلع وتوزيعها تعبير النشاط الاقتصادي لأمكننا القول بأن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية".

بعد أن تعرضنا للتعاريف السابقة نورد تعريف للاقتصادي الفرنسي بارى R. Barre باعتباره تعريفا فيه نوع من الشمولية، حيث يعرف الاقتصاد بأنه "هو علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ودراسة طرق التكيف التي على البشر اتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحدودة وبين الوسائل المحدودة والنادرة لتحقيق هذه الحاجات".

من التعريف السابق يمكننا استنتاج مايلي:

١- الاقتصاد هو تصوير لطرق ادارة وتنظيم الموارد النادرة التي تظهر للواقع الاقتصادي.

٢- البحث في فكرة الانسجام في ادارة الموارد النادرة هذه، فالوقائع الاقتصادية تبدو أثناء التدقيق وكأن فيها بعض النمطية والتشابه والتكرار الذي يغلب على سلوك البشر، فمهمة الاقتصاد هي البحث عن قوانين دائمة وصحيحة لتصرفات البشر.

٣- يتضمن الاقتصاد توجيها للسياسة الاقتصادية التي يجب أن تتبع وفقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية، فالاقتصاد يقوم باقتراح سياسة اقتصادية تكون الرابطة بين الوسائل الموجودة والاهداف المرجوة.

٤- الاقتصادي يقوم بوضع قواعد الاستعمال الامثل للموارد المتاحة في البلد.

خامسا: تعريف فالتر أويكن لعلم الاقتصاد:

يعتبر الاقتصادى الألمانى فالتر أويكن Walter Eucken (١٨٩١ – ١٩٥٠) أحد مؤسسى المدرسة الليبرالية الحديثة، ومن أهم منظرى نظام اقتصاد السوق الاجتماعى Die soziale Marktwirtschaft، وهو النظام الاقتصادى المتبع فى ألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية، وحقق ما يسمى المعجزة الاقتصادية الألمانية فى عهد المستشار الألمانى وأستاذ الاقتصاد لودفيج ايرهارد Ludwig Erhard.

ويرى فالتر أويكن ضرورة تبسيط الأمور للمبتدئين فى دراسة علم الاقتصاد السياسى، والقول بأن هناك طريقتان لتحديد الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد، فيمكن ذلك أولا عن طريق تعريف الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد، وثانيا عن طريق وصف وشرح وتحليل هذه الموضوعات.

ويقول أويكن أن الاقتصاد هو كل ما يفعله علماء الاقتصاد، وبذلك يمكن من السهل وصف الموضوعات التى يهتم بدراستها علم الاقتصاد، وذلك بطرح سؤال هام وهو كيف يتم توجيه الاقتصاد الحديث الذى يتميز بدرجة عالية من التعقد والتخصص وتقسيم العمل، ويؤثر فى حياة كل انسان ؟ ويحلل أويكن اجابته على هذا السؤال فى طرح خمسة أسئلة فرعية، وهى ماهى السلعة الواجب انتاجها؟ ولمن يتم انتاجها؟ ومتى يتم انتاجها؟ وكيف يتم انتاجها ؟ وأين يتم انتاجها ؟

ان طرح هذه القضايا الأساسية يعتبر مدخلا جيدا لفهم علم الاقتصاد، ويمكن فى الجدول لتالى توضيح أهم المشكلات الاقتصادية وذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذى يتناول دراسته.

جدول (١): المشكلات الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية الاقتصادية

المشكلات الاقتصادية	النظريات الاقتصادية
(١) لماذا تطلب كمية معينة من السلعة ؟	نظرية الاستهلاك أو الطلب
(٢) ما القواعد التى تحكم انتاج السلع واختيار طرق الانتاج ؟	نظرية الانتاج أو العرض
(٣) ما كمية السلع الواجب انتاجها عند مستوى ثمن معين، ولماذا ؟	نظرية الثمن
(٤) ما هى محددات توزيع عوائد عناصر الانتاج؟	نظرية التوزيع
(٥) ماوظائف النقود وآثارها الاقتصادية ؟	نظرية النقود
(٦) ما الآثار الاقتصادية للايرادات والنفقات الحكومية ؟	نظرية المالية العامة
(٧) كيف يمكن تحقيق التوظيف الكامل لعنصر العمل وتجنب البطالة؟	نظرية التوظف
(٨) ما المتغيرات المؤثرة فى الحالة الاقتصادية من رواج وكساد؟	نظرية الدورات الاقتصادية
(٩) ما هى أسباب وشروط التنمية والنمو الاقتصادى ؟	نظرية النمو الاقتصادى والتنمية
(١٠) ما هى محددات انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول؟	نظرية الاقتصاد الدولى

وحتى يكتمل تعريفنا لعلم الاقتصاد السياسي ويصبح واضحا يتعين علينا عمل الآتى:

١- تحديد موضوع الاقتصاد السياسي، أى مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها وموضوع البحث الاقتصادي.

٢- ابراز العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى.

فتعريف علم الاقتصاد السياسي لا يكتمل الا بمعالجة هذه الموضوعات وهذا ماسنقوم به في الأجزاء التالية:

المطلب الثانى: موضوع الإقتصاد السياسي وأهميته:

اتضح لنا أن علم الإقتصاد السياسي هو علم متفرع من العلوم الإجتماعية بما بينها من علاقات تفاعلية واعتماد متبادل Interdependence. ويمكن القول أن تكوين وتطور ونضج علم الإقتصاد

السياسي لم يتم بين عشية وضحاها، وإنما من خلال عملية تاريخية دارت وتدور بين إستمرار وانقطاع، وتقدم صاعد من خلال صراع التناقضات الاجتماعية، وهذا التقدم لا يجري على نحو خطى متواصل، ولذلك فان التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية يزيد من دقة تحديدنا لآفاق هذا العلم الهام، ويعود الى جوهره وحقيقته كعلم ينتفع به فى كافة مجالات حياتنا العامة والخاصة.

ان موضوع الإقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع، أى إنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات التي يتطلبها أفراد المجتمع، وهذا النشاط الاقتصادى يتمثل فى علاقة مزدوجة: علاقة بين الإنسان والطبيعة، وعلاقة بين الإنسان والمجتمع.

أولا: عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة:

بينما الكائنات الأخرى تعتبر جزء من الطبيعة مستسلمة لقوانينها، نجد أن الإنسان كائن مقاوم للطبيعة ومضاد لها، لا يستسلم لقيودها بل يبحث دوما على إمكانية التغلب على الطبيعة والتكيف معها، وذلك لإشباع حاجاته العديدة، ويتجه الإنسان إلى الطبيعة لأن له حاجات، ومن أجل إشباع هذه الحاجات يتحرك الإنسان في بيئته ومحيط حياته، فيعمل ويبذل جهدا بغية الحصول على الشيء أو على الخدمة التي يتطلبها وجوده. ويدخل الانسان فى صراع مع الطبيعة من أجل البقاء واستمرار الحياه.

ومجهود الإنسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى، لكونه مجهود واع ذا هدف وهو العمل، وهو يعي مسبقا النتيجة التي يوكله إليها جهده والأسلوب الذي يبذل به هذا الجهد عندما يصير الإنسان له هدف، فيتصور الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف، فمثلا اذا أراد الإنسان أن يستغل الأرض من أجل إشباع حاجته للغذاء، فانه يقوم بعدد من الأنشطة لتحقيق هذا المراد: مثل تحديد مساحة الأرض واعداد وسائل الحرث وتحضير البذور، ثمّ القيام بعملية الحرث في مواعيد محددة حسب الموسم وزرع الأرض وريها وتسميدها ووقاية الزرع من الآفات والأعشاب الضارة، ثم القيام بالحصاد في الوقت المناسب، ثمّ جمع الحبوب وطحنها لحصوله فيما بعد عن الخبز.

إذا الهدف المسطر في البداية كان الحصول مثلا على الخبز وجميع الوسائل والأنشطة السابقة كانت تهدف كلها إلى بلوغ هذا الهدف المتمثل في إشباع حاجة الانسان للغذاء.

إذا لكى يشبع الانسان حاجاته فانه مجبر على القيام بالعمل أى أن يحقق إنتاج موجه لتلبية حاجاته، والانسان بذلك يعتبر الكائن الوحيد الذي ينتج ما يحتاجه من أجل الإستمرار في الحياة، وبالتالي يتعلق الأمر بعملية إنتاج مستمر عبر الزمن، عندما لا تكفي قواه البدنية لإشباع حاجاته المتجددة والمتغيرة والمتطورة مع تطور المجتمع.

ويستخدم الإنسان فى العمل أشياء مكملة لأطرافه، يصممها من الطبيعة وهي تعتبر الأدوات التي يستعملها في نشاطه بغية تحقيق إشباع الحاجة، وهي أدوات العمل، مثل المحراث الذي يصنعه من خشب شجرة لحرث الأرض وزرعها كي ينتج ما يشبع حاجته من الخبز كما فى المثال المبسط السابق ذكره.

ثانيا: عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والمجتمع:

في شرحنا لعملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة رأينا أن جوهر هذه العملية هو علاقة الإنسان بالطبيعة، أى السيطرة على قوى الطبيعة من أجل إشباع حاجاته، هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الإنسان والطبيعة.

ان العلاقة بين الإنسان والطبيعة مثيرة للتغير والحركة، غير أن الإنسان لا يعيش هذا التفاعل المتبادل وحده، بل في جماعة، في مجتمع، لأن الإنسان " حيوان إجتماعي"، بمعنى أنه لا يستطيع أن يحفظ وجوده إلاّ من خلال عمل الآخرين أى عملية الإنتاج هى عملية إجتماعية، فعملية العمل الإجتماعي هي محاولة مستمرة للحصول على الموارد اللازمة من الطبيعة لإشباع حاجات الجماعة وأفرادها وعمل أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل لتعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل، أى أن كل فرد يصبح متخصصا في انجاز جزء من عملية الإنتاج.

إنّ تقسيم العمل رهن بتحقيق مستوى معين عن تطور القوى الإنتاجية، أى مستوى معين من إنتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الإستهلاكية يصبح بالتالي عمل الفرد جزء من فائض في المواد العمل الإجتماعي، ومع نمو إقتصاد الجماعة الذي يصاحب الإتساع المستمر في حجم الجماعة فى شكل العائلة، والعشيرة والقبيلة والأمة، ومع تعقد تركيب هذا الإقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع، وهذا مايحدث فى المجتمع المعاصر.

على هذا النحو يتبين أن الإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة وإنمّا هو في الوقت نفسه علاقة بين الإنسان والإنسان، الأمر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة وفي مقاومتهم للطبيعة، وأيضا في العلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة للعلاقات الإقتصادية، أى العلاقات الإجتماعية التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات.

ومن ثم يمكن القول أن العملية الإقتصادية هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج الإجتماعي، الغاية النهائية في هذه العملية هو إشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذي يتبلور في منتجات قابلة لإشباع تلك الحاجات.

إنّ علاقات الإنتاج هي روابط إجتماعية لأنها تتكون بين أفراد المجتمع أو فئاته أو طبقاته. وأنها إقتصادية لكونها تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وتتم في عملية الإنتاج بواسطة وسائل الإنتاج، فهي الروابط التي تحدد موقف كل فرد أو فئة أو طبقة في مواجهة الآخر إزاء ملكية وسائل الإنتاج، وإذا ما كان مسيطرا عليها بفضل الملكية أو مبعدا عنها. هذه العلاقات تتوافق هي الأخرى مع مستوى تطور قوى الإنتاج الموجودة في المجتمع، التي تكوّن معها شكلا إجتماعيا لعملية الإنتاج والتوزيع، ويميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الإنساني.

بتعريفنا للعملية الإقتصادية أى عملية النشاط الإقتصادي فى الإنتاج والتوزيع وفي أشكالها الإجتماعية المختلفة، يتحدد لنا موضوع علم الإقتصاد السياسي، هذا الموضوع هو الأفكار المتعلقة بالقوانين الإجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تكون النشاط الإقتصادي

في المجتمع، وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمني ومتكررة عبر الزمن. هذه هي القوانين الإقتصادية أى العلاقات التي تتكرر بإستمرار بين عناصر العملية الإقتصادية، وهى القوانين الإجتماعية الخاصة بإنتاج المنتجات بالكيفية التي تجد بها هذه المنتجات سبيلها الى الأفراد ويستخدمونها لتلبية حاجاتهم، وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور المجتمع.

المبحث الثانى

مناهج البحث فى علم الاقتصاد السياسي

وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

يتناول هذا المبحث مناهج البحث فى علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

المطلب الأول: المنهج العلمى وطرق البحث فى علم الاقتصاد السياسي:

أولا: المنهج العلمى واختبار صحة النظرية الاقتصادية:

يستخدم علم الاقتصاد السياسى مناهج وأدوات البحث العلمى فى دراسة المشكلات الاقتصادية. والمقولات العلمية يمكن اختبار صحتها، فاذا تناولنا دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية كما تحدث فى الواقع الاجتماعى فاننا نصل الى حكم تقريرى Positive أى موضوعى، يمثل مقولة علمية يستند اليها علم الاقتصاد كغيره من العلوم الاجتماعية. أما الحكم التقديرى Normative فيصدر عن ميول وتقديرات فردية تتسم بالذاتية والميول الشخصية وبعيدة عن الموضوعية. وفى حالات معينة يصعب الفصل بين الحكم التقريرى أى المقولة العلمية والحكم التقديرى أو الذاتى، ذلك لأن التعامل اليومى مشحون بالعواطف والانفعالات. ويمكن التمييز بين الحكم التقريرى والحكم النقديرى بالرجوع الى الحقائق التى تعبر عنها هذه الأحكام أو المقولات، فالعبارات التقريرية تقرر ما هو كائن أو بما سيكون موجودا، أما العبارات التقديرية فانها تهتم بما يجب أن يكون.

ان نشأة واختبار صحة النظرية الاقتصادية تتضمن مايلى:

(١) طبيعة النظريات الاقتصادية:

النظريات أو المبادىء التى تنتج عن استخدام الطريقة الاستنباطية أو الطريقة الاستقرائية تسمى عادة القوانين الاقتصادية. ويفضل هذه القوانين يمكننا فهم حركة النظام الاقتصادى على نحو أفضل، كما نستطيع التنبؤ بالنتائج التى ستنتهى اليها بعض المواقف المعينة. لكن القوانين الاقتصادية لاتعنى أننا أمام حقائق مطلقة وغير قابلة للتغيير، فهى ليست مثل القوانين التى تنتهى الى تقريرها العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية مثلا. فالواقع أن علم الاقتصاد يهتم بنشاط الانسان فى حياته اليومية، وهذا الانسان على العكس من المادة غير الحية الصماء، له تفكيره المستقل وارادته الخاصة مما ينتج

عنه استحالة التأكد من ردود أفعاله فى موقف معين فى كل زمان ومكان. اذن فلا تعدو القوانين الاقتصادية أن تكون تقريرا للاتجاهات التى يغلب أو يحتمل أن تنتج اذا ما توافرت أسباب معينة.

(٢) اختبار صحة النظرية الاقتصادية:

طالما أن علم الاقتصاد السياسى علم اجتماعى يعتمد على الخبرة الانسانية المتراكمة، فانه بعد تكوين النظرية الاقتصادية بناء على الملاحظة ووضع الفروض والوصول الى استنتاجات، يجرى الفحص والاختبار للتأكد مما اذا كانت الفروض منطقية أو لاتتفق مع الحقائق الملموسة، أى مايسمى اختبار عملى أو أمبيريقى Imperical.

ثانيا: طرق البحث العلمى فى الاقتصاد:

نهتم عند اتباعنا الأسلوب العلمى بملاحظة الظاهرة محل الدراسة، ثم نضع الفروض عن هذه الظاهرة وسلوكها، ثم بعد ذلك نختبر مدى صحة هذه الفروض لنصل فى النهاية الى النظرية أو التعميم عن الظاهرة موضع البحث. والبيانات الاقتصادية تعبر عن رغبات الأفراد وتظهر فى صورة أرقام من أسعار السلع والخدمات وبيان الايرادات والنفقات وغيرها.

ويثير الحديث عن طرق البحث في الإقتصاد السياسي عموما مشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والإجتماعية بإعتبارها من المسائل التى تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما، وذلك بسبب الإرتباط الوثيق بين منهج البحث وتقدم المعرفة.

ولما كان الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في اطارها الاجتماعي فانه بهذا الوصف لايمكن أن يتجنب المشكلات المنهجية التي تشهدها العلوم الاجتماعية باعتباره أحد فروع المعرفة الداخلة فيها. وبما أن الخلاف موجود بين الاقتصاديين حول تعريف وحدود علم الاقتصاد فلا غرابة أن اختلفوا على طريقة البحث والتحليل الاقتصادي. فالتفكير والتأمل في محاسن ومساوئ كل من المناهج المختلفة المتبعة في الاقتصاد السياسي يكفي للاقتناع بضرورة استخدام كافة هذه المناهج معا وبصورة متكاملة. ان هذا التأمل يظهر لنا أيضا الى أى مدى كانت المنازعات حول طريقة البحث متطرفة ومغالية.

(١): النتازع التقليدي بين المناهج:

يرتكز المنهج العلمى لدراسة الاقتصاد السياسى على المنطق بشقيه الاستنباط والاستقراء، بالاضافة الى الاستعانة بطرق البحث المستخدمة فى العلوم الأخرى وخاصة أساليب التحليل الرياضى والاحصائى، ونتناولها فيما يلى:

أ – الطريقة الاستنباطية أو الاستنتاجية:

وهي عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص، اذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تندرج تحت هذه المقدمات، أى أن النتيجة متضمنة في المقدمات. فنتائج الاستنباط تستخلص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو انسجام نتائجه مع مقدماته. والمعروف أن الرياضيات تكون العلم الذي يعتمد بالأساس على الطريقة الاستنباطية مثال أن تبدأ من

المقدمة بالحكم العام: كما فى مبادىء المنطق الشكلى الذى ابتدعه الفيلسوف اليونانى سقراط: " أن كل انسان فان، وبما أن سقراط انسان، اذن فهو فان بالحكم الخاص.

وتستخدم الطريقة الاستنباطية فى وضع النموذج الاقتصادى لتبسيط الواقع الاقتصادى الحقيقى وليس وصفه وصفا كاملا ودقيقا. وتتخذ الخطوات التالية:

١. تحديد المشكلة: وذلك بملاحظة أمور واقعية تستحق مزيد من الدراسة والتحليل.

٢. وضع الفروض: المشكلات الاقتصادية بالغة التعقيد لذا يجب وضع افتراضات عن الظاهرة موضع البحث واستبعاد بعض المؤثرات أو افتراضها ساكنة دون تأثير، وذلك لتكون الدراسة مبسطة وواضحة.

٣. اختبار صحة الفروض: وذلك باستخدام المنطق أو التجربة أو غيرها من الأساليب العلمية.

٤. استخلاص النتائج: وتنطوى هذه الخطوة على استخلاص النتائج ووضع تعميم لهذه العلاقة وذلك باستخدام التحليل المنطقى للعلاقات بين الظواهر وبحيث أن النتائج تتناسب مع الفرض ولاتتعارض مع المنطق. وفى هذا الأسلوب نبدأ بالعلاقات الكلية لنصل الى حكم جزئى خاص بالظاهرة موضع البحث على أساس أن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء. وكمثال فاننا نبنى نموذجا ونحن بصدد تحليل طلب المستهلك بفرض أن هذا المستهلك يهدف الى تعظيم اشباعه من انفاقه لدخله، وأنه كلما زاد ما يستهلكه من سلعة ما قل مايستمده من منفعة من الوحدات الاضافية التالية من هذه السلعة. ومن هذا النموذج نصل الى نتائج تتعلق بالطلب على هذه السلعة.

ب – الطريقة الاستقرائية:

ويطلق عليها أحيانا الطريقة التطبيقية Imperical. وتبدأ بدراسة بيانات واقعية جزئية ونحاول أن نصل منه الى تعميمات، فهى عكس الطريقة الاستنباطية، لاتبدأ بالكل لتصل الى الجزء، وانما تبدأ بالجزء لتصل الى الكل. لكن فى الحقيقة أن الاستنباط والاستقراء ليستا طريقتين متعارضتين بل كلاهم مترابطتان وتستلزم كل منهما الأخرى فى كثير من الأحيان.

وهي تعتبر بمثابة استدلال صاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة، فهو انتقال من جزئيات الى حكم عام فنتائج الاستقراء أهم من مقدماته ومعيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي.

(٢): موقف المدارس الاقتصادية من مناهج البحث العلمي:

أ – المدرسة الكلاسيكية:

لقد كانت المدرسة الكلاسيكية ومن اعلامها آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، مالتوس، وكذلك المدرسة الحدية تمضي في بحثها الاقتصادي على أساس الطريقة الاستنباطية. فالمدرسة الكلاسيكية تعيد بناء وفهم الاقتصاد بكامله وبجزيئاته الصغيرة على أساس قانونين عامين يقودان "الانسان الاقتصادي" Homo–Ekumomus وهما قانون المنفعة الشخصية وقانون حرية المنافسة، فمن غير الضروري لدى اتباع هذه المدرسة العودة الى ملاحظة الواقع أولا لتحليل التصرفات

الاقتصادية للفرد. فهم يكتفون بالتطبيق المجرد لهذين المبدأين على كل تصرف فردي للوصول الى تحليل وفهم آلية الحياة الاقتصادية العامة.

الا أن هذه الطريقة لم تسلم من النقد والجدل حول مدى امكانية الوثوق بها لاعطاء نتائج صحيحة في مجال البحث الاقتصادي، كان أهمها مايلى:

١- أنها تأخذ كمسلمة أن الفرد لا يعمل ولا يتصرف الا بدافع منفعته الشخصية فقط.

٢- أنها تأخذ كمسلمة الاطار الذي تجري فيه الفعاليات الاقتصادية بدون اعطاء أهمية للتطور والتغير الذي قد يطرأ على العلاقات بين الأفراد بحكم تغير المؤسسات التي تحكم هذه العلاقات أو بحكم التغير الذي يطرأ على خصوصية المجتمع ذاته. فسلوك الأفراد يتأثر بما يوجد من مؤسسات في المجتمع الذي يعيش فيه سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية كالدولة. ولقد تم توضيح أثر هذه المنظمات مفكرون اطلق عليهم "المؤسساتيين" Institutionalistes الذين نادوا بوجوب دراستها في واقع النظم التي يوجد فيها الانسان وذلك حتى تصبح دراسة الاقتصاد دراسة واقعية.

٣- أنها تهمل الدور الذي تلعبه الدولة أو الوحدات الاقتصادية الكبرى خاصة الشركات الاحتكارية الاقتصادية للحد من نتائج هذين المبدأين العامين.

<u>ب - المدرسة التاريخية الألمانية:</u>

يرجع الفضل في استخدام الطريقة الاستقرائية للمدرسة التاريخية الألمانية وبعض المدارس الحديثة كالمدرسة الاحصائية، حيث حاولت المدرسة التاريخية عن طريق تجميعها وتبويبها للحوادث والوقائع التاريخية أن تثبت بأن هناك اختلاف بين النظرية والواقع. وهي تعترض على فكرة "الانسان الاقتصادي" الذي يجري وراء منفعته الشخصية فقط، وتبين عن طريق دراسة الوقائع التاريخية أن الشكل الواقعي للانسان بكامل عيوبه وقوته يتمرد على الحصر في قانون المنفعة الشخصية، وهي ترفض أن تجعل من الاقتصاد السياسي "التاريخ الطبيعي للانانية الفردية".

فالتاريخيون يروا أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول تخضع لقوانين خاصة بها وحدها ومختلفة عن القوانين التي تخضع لها مراحل أخرى، ولما كانت المجتمعات في تغير مستمر فان القوانين الاقتصادية تتغير هي أيضا بالضرورة تبعا للمراحل التي تمر بها المجتمعات، لذلك فانه لا يمكن الاعتماد في البحث على المنهج الذي اتبعه الكلاسيك، فلكي نتمكن من الكشف عن القوانين الاقتصادية المتغيرة يجب أن نبدأ بدراسة التاريخ الاقتصادي للامم، وأن نستنتج من ذلك القوانين الاقتصادية التي تحكم التطور، والتي يخضع لها الاقتصاد في كل مرحلة.

ولقد وجه لهذه الطريقة عدة انتقادات اهمها:

١- اذا كانت هذه الطريقة تفيد في تفسير ما هو كائن، وتتوقع ما سيكون على أساس من الحقيقة الواقعية، الا أنها تؤدي في بعض الأحيان الى نتائج غير سليمة نتيجة الاعتقاد بوجود ارتباط بين وضعين تاريخيين متغايرين لم يجمع بينهما سوى التلاحق الزمني، ولذا فان الباحثين التاريخيين يتحرجون كثيرا من تقرير أو استخلاص أحكام وقواعد من الوقائع والوثائق التاريخية التي يحققونها.

٢- ان تفسير الوقائع التاريخية كثيرا ما يخضع للاحكام والاعتبارات التقديرية الخاصة الذي يشكك في صفة الموضوعية الواجب توافرها في البحث وينتهي بالباحث في كثير من الأحيان الى نتائج غير سليمة.

٣- كان من نتيجة انتشار هذه الطريقة، في ألمانيا على وجه الخصوص، أن نسي أو تناسي الذين أخذوا بها هدف علم الاقتصاد السياسي وراحوا ينقبون عن الحوادث التاريخية الاقتصادية ويجمعونها دون نظرية مسبقة أو فكرة مهيمنة أو يحاولون اثباته.

٤- ان معظم الذين اتبعوا هذه الطريقة تحولوا الى متخصصين بعلم التاريخ وحوادثه وأهملوا الدراسات الاقتصادية البحتة، لذلك لم تستطع المدرسة التاريخية أن تفيد أصحابها من ضخامة الوقائع والأحداث التاريخية والاقتصادية التي جمعتها.

(٣): استعانة علم الاقتصاد السياسي بطرق البحث في العلوم الأخرى:

هناك العديد من الأسباب التي أدت بالاقتصاديين للتوجه نحو العلوم الأخرى محاولين الاقتباس من طريقتها لتطبيقها على علم الاقتصاد ومن أهم هذه الأسباب مايلى:

١- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وحداثة استقلاله عنها.

٢- ان الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد هو الانسان والمجتمع مما دفع بهذا العلم الى الاتصال الوثيق بالعلوم الأخرى التي تبحث في أمر الانسان والمجتمع بغرض التوصل الى الفهم الكامل والمتعدد الجوانب للهدف المدروس.

أ -الطريقة الاحصائية:

وهي تعتمد أساسا على الدراسات العددية للظواهر العلمية والاجتماعية القابلة للعد والترقيم، وترتكز هذه الدراسات أساسا على عدد من العمليات أهمها اثبات الوقائع المتعلقة بالظواهر التي تكون محلا للبحث واستخراج النتائج وتدوينها في جداول ورسوم بيانية بطريقة تسهل تتبع سيرها ومعرفة العلاقات القائمة فيما بينها. وتتصف هذه الطريقة عن غيرها بالواقعية بالنظر الى أنها تحصل على بياناتها من واقع المجتمع دون الاعتماد على فروض تبعد الباحث عن الحقيقة بتاثير المؤثرات القيمية التي يخضع لها. كما أنها تفيد في تسهيل الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمجاميع الكلية كالدخل والاستثمار والاستهلاك.

أسلوب التحليل الاحصائى يعتبر فى الأصل طريقة كمية مع استخدام البيانات الوصفية، وهى الوسيلة الوحيدة لمعالجة كميات كبيرة من البيانات، فاذا كانت البيانات المتعلقة بمشكلة معينة من الكبر بحيث يصعب جمعها فمن الممكن اختيار عينة من هذه البيانات، كما يمكن اختبار مدى تمثيل العينة لمجتمع البيانات. وبدراسة هذه العينة فان البيانات التى تتوصل اليها يمكن تطبيقها بالنسبة للمجتمع الكلى للبيانات. ويستخدم فى ذلك أدوات علم الاحصاء مثل المتوسطات والاحتمالات والارتباط وتحليل الانحدار.

ويستخدم التحليل الاحصائى فى المجالات التالية:

١. القياس الكمى للظواهر الاقتصادية والعلاقات بينها، فيمكن مثلا جمع البيانات الاحصائية عن الطلب على سلعة معينة عند الأسعار المختلفة لهذه السلعة، ثم محاولة قياس دالة الطلب أى طبيعة العلاقة بين الطلب والثمن.

٢. يفيد أسلوب التحليل الاحصائى فى التحليل أثناء البناء النظرى، فاذا لاحظنا وجود علاقة معينة بين الاستهلاك ومستوى الدخل فانه يمكن جمع البيانات اللازمة عن استهلاك الأفراد أو الوحدات الاستهلاكية فى فئات الدخل المختلفة، ثم محاولة قياس العلاقة بين الدخل والاستهلاك، حتى يمكن استنتاج صياغة دقيقة لهده العلاقة تمكننا من تقديم تنبؤات علمية على درجة عالية من الدقة.

٣. يفيد أسلوب التحليل الاحصائى فى اختبار فروض ونتائج النظريات الاقتصادية. فالتنبؤات العلمية القائمة على مجموعة من الفروض يمكن التأكد من صحتها بالرجوع الى الواقع ممثلا فى البيانات الاحصائية التى تمكننا من اختبار صحة هذه النتائج.

وأهم ما يوجه الى الطريقة الاحصائية من نقد ما يلي:

١. بالرغم من عدم انكار ما للاحصاء من دور كبير في تطوير وتوضيح الرؤية الى الأمور الاقتصادية فانه يستحيل علينا القول بأن الاقتصاد هو الاحصاء أو العكس.

٢. ان القوانين التي يتوصل اليها الاحصاء لا تتميز بالتعميم، لأن المجموعات والأرقام الاحصائية تخضع لقانون المحيط والمجتمع الذي أخذت منه ولاتتمتع بالديمومة، لأنه ما من شيء يسمح لنا بالتأكيد بأن العلاقة الإحصائية التي ظهرت لنا نتيجة دراستنا لمتغيرين اقتصاديين سوف تعود الى الظهور في فترة زمنية أخرى. والإحصاء بمفرده عاجز عن اظهار العلاقة بين السبب والمسبب فهو أداه فقط للاقتصادي الذي يطمح الى اكتشاف القوانين المنظمة للنشاطات الاقتصادية.

<u>ب- الطريقة النفسانية والطريقة الرياضية:</u>

لقد رأى البعض أن ممثلي الطريقة الأولى هم أنصار مدرسة فيينا في فرعها النفساني (بوهم- بافرك – ماير – هايك) والثانية هم أنصار مدرسة لوزان في التوازن العام (فالراس- باريتو) فالمدرسة النفسانية تتجاهل الانسان الحقيقي ولا تعترف الا بالانسان الاقتصادي الذي اقامته فرضياتها المبدئية. وهي لم تتوصل الى نتائجها عن طريق التحليل النفساني للدوافع الاقتصادية انما اكتفت باعتبار فرضيتها الأساسية صحيحة وراحت تحلل كامل آلية الحياة الاقتصادية على ضوئها. وهكذا فعلت المدرسة الرياضية ولكن بفرضية أساسية مغايرة. فالواحدة اعتبرت أن المنفعة الهامشية هي محور الحياة الاقتصادية والثانية اعتبرت أن مبدأ التوازن العام هو أساس تحليل الفعالية الاقتصادية.

أما أسلوب التحليل الرياضى فهو نوع من التحليل المنطقى، وقد يلجأ اليه الباحث أحيانا حينما لايسعفه المنطق المجرد فى الوصول الى أحكامه، وذلك لأن عدد المتغيرات التى تؤثر فى الظاهرة موضوع البحث قد تكون كثيرة فيعجز الباحث عن استيعابها، كذلك قد تتعقد العلاقات وتتشابك بين هذه المتغيرات بحيث يعجز الأسلوب اللفظى عن التعبير عن هذه العلاقات. وقد ازداد استخدام أسلوب التحليل الرياضى فى البحث الاقتصادى فى العصر الحديث تبعا لدرجة تطور علم الاقتصاد، ومحاولة

الوصول الى نتائج على درجة عالية من الدقة. وهكذا أصبح الاقتصاد الرياضى فرعا مستقلا من فروع الدراسات الاقتصادية يهدف الى اثبات النظرية الاقتصادية باستخدام أسلوب التحليل الرياضى.

وتستخدم الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي، وبما أن هذه هي أداه التعبير الكمي، فان الاستعانة بالتقنيات الرياضية في التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظاهرة الاقتصادية، وبما أن دراسة الظواهر لا تكون ممكنة الا على أساس المعرفة الكيفية للظاهرة فانه يجب أن يكون التحليل الكمي الذي تستخدم فيه التقنيات أو الأدوات الرياضية مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية. ومهما كان الأمر فانه يتعين علينا الا ننسى باننا نهتم باستدلال اقتصادي في شكل رياضي، اذ يتعين ألا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي، وإلا أدى الى خطأ في التحليل وعرقلة في تطور المعرفة الاقتصادية، وتظهر فائدة الأدوات الرياضية بالخصوص عند استخدام النماذج الاقتصادية.

ويرى البعض أنه لا يجب المبالغة في استخدام التحليل الرياضي، وذلك للآتى:

١- لأن ذلك يؤدي الى نسيان العنصر الأساسي للحياة الاقتصادية وهو الانسان ذلك العنصر المعقد والمتاثر بعدة عوامل اجتماعية بحيث يصعب كثيرا ادخال نشاطه باستمرار في قوانين فكرية ثابتة.

٢- لأن ذلك من شأنه أن يبعد الاقتصادي عن الواقع الذي كان عليه أن يدرسه، حيث يبقى في اطار مدرسي بحت وبعيدا عن النشاط اليومي للعناصر الاقتصادية.

ثالثا: تطور طرق البحث في علم الاقتصاد السياسي:

ان طرق البحث في علم الاقتصاد السياسي لم تقف عند حد التنازع التقليدي بين مختلف الطرق المنتمية الى الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية بقصد بيان مزايا وعيوب كل طريقة، تمهيدا للاخذ بها أو التخلي عنها. فقد شهدت هذه الطرق تطورا كبيرا بفضل التطورات المتلاحقة التي طرأت على معظم الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم وأدت الى ضرورة اعادة النظر في أساليب البحث في الاقتصاد مما يتفق وطبيعة التحولات التي طرأت على دور الدولة ونقلت هذا الدور من الحياد الى التدخل في كثير من المجالات الحياة الاقتصادية. ان هذه النظرة الجديدة للاقتصاد نقلت جو النزاع والمناقشة من صعيد اختيار طريقة من طرق العلوم الأخرى الى صعيد جديد، فلقد راح علم الاقتصاد الحديث يحاول ايجاد نظريات لا تكتفي بفهم وشرح الواقع فحسب انما يسعى لاقتراح سياسة اقتصادية عملية، التي تواجه الظواهر الكلية اضافة الى الظواهر الجزئية.

(أ): التحليل الجزئي والتحليل الكلي:

بعكس العلوم الطبيعية التي تطورت من الكلي فى دراسة وتحليل المادة، الى الجزئي فى دراسة وتحليل الذرة، فان علم الاقتصاد السياسى قد تطور من دراسة وتحليل الجزئي أى الفرد، الى دراسة وتحليل الكلي أى المجتمع والأمة والعالم. فالنظرة التي كانت تعتمد حتى عهد قريب على التحليل الجزئي أو الوحدي Microeconomics أصبحت تفسح مجالا متزايدا للتحليل الكلي Macroeconomics للفعالية الاقتصادية، ولم يعد الفرد كما كان محور الحياة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الجزئي أو الوحدي فان موضوع البحث هو التصرف الاقتصادي للافراد وتاثيره على الواقع الاقتصادي، بمعنى أن السلوك الفردي يكون مهيمنا على طريقة التحليل، باعتبار أن الحياة الاقتصادية هي مجموعة من التصرفات الفردية على الصعيد الاقتصادي.

ولقد كانت هذه نظرة الاقتصاديين قبل سنة ١٩٣٦ اذ كانوا ينطلقون من المصلحة الشخصية للأفراد في تحليلهم للنشاط الاقتصادي، وكانت اهتماماتهم مقتصرة على مشاكل محدودة كمشكلة القيمة وتحديد الأسعار، وكانت هذه الطريقة تطابق الواقع الاقتصادي والذي كان من صفاته صغر حجم المؤسسات وعدم وجود منظمات وهياكل اجتماعية كبيرة وانعدام تدخل الدولة، فلم تكن هناك عناصر قادرة على التاثير بفعل مبادراتها على التوازن العام، الناتج عن مجموع تصرفات الأفراد.

فكل الدراسات المرتبطة بالسلوك الفردي انطلاقا من المصلحة الفردية كدراسة تسيير المشاريع وتحديد الأسعار في السوق هي من اختصاص الاقتصاد الجزئي وانتشار هذه الدراسات الكلاسيكية القديمة. أما التحليل الكلي أى المتعلق بالاقتصاد التجميعي فيعتمد على نظرة جديدة للاشياء فهو يهتم بالجماعة أكثر من الأفراد، والبحث يرتكز على الأمة ككل بدلا من أن يتعلق بالمؤسسات الفردية فقط. والمصلحة العامة لا تعتبر مجموعة من المصالح الخاصة بقدر ما هي مفهوم جديد يستمد معناه من نظرة شاملة ولقد بدأت هذه النظرة على أثر أزمة الكساد العالمي الكبير في الثلاثينيات على صعيد الاقتصاد التطبيقي؛ وصدور كتاب كينزKeynes سنة ١٩٣٦ حول النظرية العامة للتوظف والأجور وسعر الفائدة، وانتشار أتباع المدرسة الكينزية فيما بعد فترة الثلاثينيات من القرن العشرين على صعيد الاقتصاد النظري.

وهذا الاتجاه يطابق الواقع التاريخي الذي نعيشه، والذي يتسم بتزايد تدخل الدولة وكبر حجم الوحدات الاقتصادية والتأثير الفعلي للنقابات والجماعات، الشيء الذي أدى بالاقتصاديين لتغيير رؤيتهم للأحداث وتغيير تفسيرهم كذلك لها، فأخذ يهتم بالمجاميع الكلية من دخل قومي واستهلاك قومي واستثمار قومي وادخار قومي، على أساس أن هذه الكميات هي قاعدة التوازن الاقتصادي العام. ولقد كانت النتائج المباشرة لهذه الطريقة في البحث أن انتشرت في أغلب البلدان طرق المحاسبة القومية التي تختلف عن المحاسبة الخاصة وعن الميزانية المعروفة للدولة.

كما أن أغلب الدول قامت بوضع حسابات لمعرفة دخلها القومي وثروتها القومية ومنها من قام بانشاء ميزانيات اقتصادية قومية عامة هدفها تحقيق التوازن أو القضاء على الخلل بين الناتج القومي الكلي المتوقع من جهة وبين طريقة انفاقه المتوقعة من جهة أخرى.

وتجدر الاشارة هنا الى أن تطور طريقة التحليل الاقتصادي على النحو السابق الذكر لم يمر دون أن يترك آثارا ويخلق مشاكل، لعل أهمها قضية الانتقال من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي، الا أن نتيجة الأبحاث في هذا المجال لا تزال أدنى من أن تصل الى اقامة الجسر الذي يعبر عليه التحليل الاقتصادي من الجزئي الى الكلي، فتصرف الجماعة لا يمكن أن يكون أبدا جمعا لتصرفات الأفراد الذين يشكلونها كما تصور ذلك الاقتصادي السويدي ليندال Lindahl، وأن الكلي في الاقتصاد ليس معادلا لمجموع الجزئيات كما اقترح ذلك الاقتصادي النمساوى فالراسWalras. وهذه هي احدى المشكلات النظرية الكبرى التي يواجهها اليوم علم الاقتصاد.

(ب): التحليل الاستاتيكي أو الساكن، والتحليل الديناميكي أو الحركي:

ان الدراسات والأبحاث التي قام بها الفرد مارشال A. Marshall لم تدع مجالا للشك في ضرورة ربط الإقتصاد كعلم بالواقع الحي والمتطور، وبأن هذا الربط لا يمكن الاستغناء عنه لاقتراح سياسة اقتصادية للدولة التي اتسع دورها ليشمل معظم جوانب الحياة الاقتصادية. من خلال هذا التطور لدور الاقتصاد في الحياة العملية ولدور الدولة في الحياة الاقتصادية أخذت طرق البحث الاقتصادي تعرف تنازعا جديدا بين نوعين من التحليل الاقتصادي، التحليل الساكن Statique والتحليل الحركي Dynamique للفعالية الاقتصادية.

١- التحليل الساكن: هو التحليل الذي يقترح نماذج نظرية تخرج عامل الزمن والتطور من حسابها، فهو اشبه ما يكون بالتصوير الفوتوغرافي الذي يعطينا صورة من وضع معين في لحظة معينة من زمن محدد ولذلك فهذا النوع من التحليل يعتبر تحليلا ساكنا.

٢- التحليل الحركي: وهو عكس سابقه يحاول، رغبة منه في فهم الواقع الملموس، ادخال عامل الزمن وعنصر النقد الى التحليل الاقتصادي وهو الأقرب الى الحقيقة، ولكنه الأصعب مثالا وتحقيقا. وأن هذه الصعوبة منعت الاقتصاد من الوصول الى نظرية ديناميكية متكاملة لتحليل الحياة الاقتصادية رغم انشغال البحث العلمي بهذا الهدف.

والتحليل الديناميكي كما يقول " فريش " Frisch أن تاخذ بعين الاعتبار الأحجام والقيم المختلفة للتحولات الاقتصادية في فترات مختلفة من الزمن وذلك عن طريق استخدام بعض المعادلات التي تضم في طياتها في وقت واحد، قيما واحجاما تعود الى فترات زمنية مختلفة".

غير أن وضوح المنطلقات لا يعني قيام التحليل وصحة نتائجه، فما زال التحليل الديناميكي لم يعط الثمار المرجوة منه.

(جـ): تطوير طريقة النماذج الاقتصادية:

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت طريق جديدة للتحليل الاقتصادي تدعى طريقة "النموذج" Model وهي تسعى لتحقيق ارتباط اقوى وامتن بين النظرية الاقتصادية بشكلها الحديث، أى النظرية الكمية الكلية والديناميكية، وبين الاحصاء بطرقه المختلفة وذلك عن طريق استخدام اللغة الرياضية، وهي تسعى أيضا لتسجيل التطور المستمر الذي يلحق بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبالمحيط العام من جهة وبين آلية الحياة الإقتصادية من جهة أخرى. ان هذه الطريقة الجديدة تفسح المجال لالتقاء الباحث الاقتصادي والاحصائي مع رجل الدولة أو المسؤول عن السياسة الاقتصادية فيها. وبهذه الطريقة يخرج الاقتصاد السياسي عن كونه مجرد علم نظري ليلتقي بالحياة العملية، حيث الفكر البحت يلتحم بالعمل والسياسة الاقتصادية.

١- ما هو النموذج؟

النموذج بحسب التعريف التقليدي لفانسان Vincent هو "الشكل المبسط ولكن الكامل للتطور الاقتصادي لمجتمع ما خلال فترة معينة بمظهره الكمي والرقمي، فالنموذج هو مخطط مبسط يقصد به شرح الواقع أو التاثير عليه، على أن يستخدم الباحث في ذلك المعطيات والمتحولات الكمية أو القابلة

لأن تحول الى كمية". فكل نموذج اذن يفترض التبسيط، ومن وجهة النظر التقنية يرسم لنا سير نظام اقتصادي معين بمساعدة مجموعة من المعادلات الرياضية التي توضح العلاقة القائمة بين احجام وكميات اقتصادية يستطاع قياسها وتاخذ كمعبرة ودالة على خط سير هذا النظام الاقتصادي.

٢- النموذج والنظرية الاقتصادية:

ان المبدأ الأساسي في بناء النموذج هو الاعتماد على نظرية اقتصادية حديثة. بمعنى أن تدخل في صلبها وكمنطلق أساسي لها قضية المرور من الفكر البحت الى الملاحظة والعمل، فالنظرية التي يعتمدها النموذج كأساس له يجب أن تجمع التجربة الى الواقع وأن تكون كلية وديناميكية معا.

أ- ان المرور من المجرد الى الواقع يعتبر من أبرز أعمال المدرسة التاريخية الألمانية ومدرسة المؤسسات الأمريكية، فهاتين المدرستين بينتا اختلاف البنية الاقتصادية بين الأنظمة المتعددة، مما يجعل إطلاق التعميمات والقوانين العامة شيئا صعبا. لذلك اقترحت تخصيص نموذج لكل مجتمع أو شريحة اجتماعية فيه. ومن دراسة مجموعة هذه النماذج ومقارنتها ببعضها البعض يمكن التوصل حسب رأي هاتان المدرستان الى أحسن المعلومات عن تطور البنية الاقتصادية للمجتمع بأكمله.

ب- يرجع الفضل الى كينز في قضية المرور من الجزئي الى الكلي، مما أدى بأغلب الاقتصاديين الى الاعتماد على الأسلوب الكلي للتحليل، وكذلك فان النماذج تعتمد من الأساس على المجاميع الكلية والعامة.

جـ - ان محاولة المرور من التحليل الساكن (الاستاتيكي) الى التحليل الحركي (الديناميكي) تعتبر من أهم أعمال المدرسة السويدية المعاصرة التي سعت الى ادخال عنصري الزمن والنقد في التحليل الاقتصادي وذلك باعتبارهما يدخلان في صلب الحياة الاقتصادية.

٣- انواع النماذج:

جرت العادة بالتمييز بين نوعين من النماذج: النماذج النظرية والنماذج الاحصائية. مع أن النموذج الكامل هو النموذج النظري والاحصائي معا. فلا معنى للواحد دون الآخر.

أ- النموذج النظري: يعتمد هذا النموذج على علاقات رياضية يفترض أنها تصور تصرفات الأفراد والعلاقات القائمة في المجتمعات الاقتصادية. ولا مجال لحصر هذه النماذج النظرية لانها تخضع لرغبة الباحث وما يعتبره صحيحا. لهذا فان مقارنة هذه النماذج المتعددة بالواقع الاحصائي هو وحدة الذي يبرهن أما عن صحتها أو خطئها.

ب- النموذج الاحصائي: وهو النموذج الذي يعتمد على المجموعات الاحصائية الرقمية في محاولة الوصول الى شرح وتفسير الواقع دون الاستعانة بنموذج مسبق.

٤- مراحل تكوين النموذج:

ان وضع أى نموذج يتطلب من الباحث القيام بعمليات متعاقبة ومتتالية حتى يصل الى تكوين النموذج المراد بحثه ويمكن تلخيص هذه العمليات المتتابعة كما يلي: اختيار المتغيرات والثوابت ثم دراسة العلاقات بين المتغيرات وصولا الى الصيغة النهائية للنموذج المقترح.

(أ): اختيار المتغيرات والثوابت: في بداية عملية انشاء النموذج يجب على الباحث أن يقوم بتحديد شروط بحثه وهدف هذه الشروط، حيث يقوم بحصر النظام التطبيقي للنموذج وتبسيطه للدرجة التي يراها أكثر ملائمة للغاية المتبناة من وضعه. وهذه الشروط تتعلق بأحد أمرين أو كلاهما:

١- يتعلق بالبنية الاقتصادية للمجتمع، حيث بامكان الباحث أن يفترض بأن البنية الاقتصادية للمجتمع هي بنية مغلقة، أى اقتصاد مغلق يفترض ليس له علاقة بالعالم الخارجى فى شكل تجارة دولية، أو أن يفترض مجتمع يتصف بعدم تدخل الدولة فيه بالحياة الاقتصادية.

٢- يتعلق بآلية الحياة الاقتصادية، حيث بامكان الباحث أن يفترض عدم وجود خلل في ميزانية الدولة، وبالتالي عدم اصدار أوراق نقدية اضافية من قبل الدولة لتغطية هذا العجز، أو أن يفترض أن التغيرات في معدل الفائدة لا أثر لها على الفعالية الاقتصادية.

(ب): العلاقات بين المتغيرات: بعد الانتهاء من عملية اختيار المتغيرات نوعا وكما يتعين على الباحث دراسة العلاقات التي تربط حاليا أو بامكانها أن تربط هذه المتغيرات بعضها مع بعض وغالبا ما تكون هذه العلاقات على الشكل التالي:

ا- العلاقات المحاسبية: وهي علاقات اجبارية لاعتمادها على المنطق الحسابي والرياضي. فعلى سبيل المثال اذا اخترنا لنموذج معين المتغيرات التالية: رقم الأعمال لقطاع صناعي معين، وكمية السلع المباعة في هذا القطاع، فانه لا مجال للتردد في القول بأن قيمة رقم الأعمال يجب أن يساوي بالتاكيد حاصل ضرب كمية السلع المباعة بالسعر المتوسطي للسلعة، الأمر الذي يدلنا على أن العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات المختارة هي علاقة اجبارية ومنطقية.

ب- العلاقات التنظيمية: أن هذا النوع من العلاقات يعتمد في آخر المطاف على العوامل النفسية الفردية والعامة التي تسود المجتمع وهي مهمة غاية في الصعوبة والدقة وتحتاج الى فهم عميق للدوافع الاقتصادية. فاذا اعتبرنا أن العلاقة التي تم اثباتها في السابق سوف يتم اثباتها في اللاحق لامكننا أن نقول مثلا بأن هناك علاقة بين زيادة الاستثمارات من جهة وزيادة الانفاق من جهة ثانية.

جـ- العلاقات التقنية: وابرز مثال لها هو العلاقات الفنية القائمة بين كمية عناصر الانتاج وانواعها من جهة وبين كميات السلع المنتجة من جهة ثانية.

د- العلاقات السلوكية: وهي تشير الى ردود فعل المجموعات البشرية على بعض المحرضات الاقتصادية كأن تقول مثلا بأن الادخار(s) تابع للدخل y ولمعدل الفائدة (i)ولمتحول آخر هو عامل الصدفة (H) فيمكننا صياغة العلاقة على الشكل التالي: $S = f(y, i, H)$ أى أن الادخار دالة لكل من الدخل وسعر الفائدة وعامل الصدفة.

٥- حدود استعمال طريقة النموذج:

يرجع الفضل في انتشار طريقة النموذج الى ابحاث كينز وعلى الأخص كتابه الأساسي "النظرية العامة" الذي اعتمد فيه طريقة التحليل الكلي وعلى التفرقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة والمستقلة وكذلك على بعض العلاقات الشبه رياضية كالميل نحو الاستهلاك وتفضيل السيولة. .. الخ. ويمكن أن نفرق بين شكلين من النماذج:

أ- النماذج الشارحة: وتستخدم في تحليل سير وعمل المجموعات الاقتصادية ومن أهم أمثلتها النموذج الذي وضعه الاقتصادي الأمريكى فاسيلى ليونتييف Wassily. Leontief وهو خاص بتحليل الترابط بين القطاعات والذي يعرف بتحليل المدخلات – المخرجات Input-Output ولقد توسع في استخدام هذا النموذج منذ الخمسينيات من القرن العشرين في مختلف النظم الاقتصادية.

ب- نماذج السياسة الاقتصادية: وهي تلك التي تهدف الى تبيان الآثار المختلفة لسياسة اقتصادية معينة وفي فترة زمنية معينة. وابرز مثال لهذا النوع من النماذج هو النموذج الذي وضعه الاقتصادي السويدى تنبرجن J. Tinbergen لدراسة آثار السياسات الاقتصادية في هولندا فيبين فيه ما هو أثر سياسة الأجور والضرائب والأسعار والانتاجية على العمالة وعلى ميزان المدفوعات وتسمى أيضا علاقات التصرف.

وتعتبر طريقة النماذج أكثر فعالية بالمقارنة مع غيرها من الطرق السابقة عليها وذلك بالنظر الى أنها تجمع بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية في البحث، كما أنها تهتم بالتحليل الكلي واعتمادها على البيانات الاحصائية. وتتبع آثار الظواهر المختلفة في الفترات المختلفة الزمنية المتتالية أى أنها تقوم بتحليل ديناميكي.

الا أنه رغم أهمية طريقة النموذج فانها تعترضها حدود ثلاثة:

١- عدم اجماع الباحثين واختلافهم واختيار نوعية وعدد المتغيرات التي تكون محلا للبحث، وهذا لاختلاف راجع الى أن هذه الطريقة تترك للباحث حرية اختيار المتغيرات والتصرف فيها.

٢- صعوبة الاتفاق مسبقا على مدلول الأرقام الاحصائية العامة. فهل نأخذ بالاحصاءات السنوية أم الشهرية.. الخ.

٣- أن معظم الاقتصاديين يعتبرون العلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية وكأنها ثابتة بينما نجد بأن الواقع يخالف غالبا هذه الفرضية.

(د): طرق البحث في الفكر الاقتصادي المعاصر بين الاتجاه التجريدي والاتجاه التجريبي:

يسود الفكر الاقتصادي المعاصر حول طرق البحث في علم الاقتصاد اتجاهان رئيسيان هما الاتجاه التجريدي والاتجاه التجريبي، ونتاولهما بالشرح فيما يلى:

١- الاتجاه التجريدي:

ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه الاقتصادي "ليونيل روبنز" Lionel" Robbins " حيث يرى أن النظريات والقضايا التي يتضمنها الفكر الاقتصادي ليست سوى استدلالات واستنتاجات من مجموعة من المسلمات، وأن أهم هذه المسلمات ليست سوى مجموعة من الفروض التي تتضمن حقائق لا خلاف عليها، وأن هذه الحقائق تتعلق بالكيفية التي تعكس مشكلة الندرة وهي الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد واثرها في الواقع الاقتصادي.

ومن أمثلة ذلك حسب روبنز أن أهم المسلمات في نظرية القيمة هي أنه باستطاعة الفرد أن يقوم بترتيب تفضيلاته حسب نظام معين وانه يقوم بذلك فعلا. وأن أهم المسلمات في نظرية الانتاج

وجود أكثر من عنصر واحد من عناصر الانتاج، وأن أهم المسلمات في نظرية الحركة أنه لا يمكن التيقن من درجة الندرة في المستقبل. وأحيانا تدخل عوامل عرضية كحالة الحرب مثلا "في زيادة الطلب على السلعة" ففي هذه الحالة يصبح التجريد أكثر ضرورة لأن العوامل العرضية لا تتكرر وبالتالي ينبغي عزلها حتى لا نقع في أخطاء التحليل. ويعتقد روبنز أن صحة النظريات تتوقف على مدى الالتزام بقواعد المنطق الشكلي في استنتاجها من الفروض العامة التي تقوم عليها أو على المسلمات التي تستنبط هذه النظريات منها. كما يعتقد أيضا أنه لا بد حتى يكون في استطاعة الاقتصاديين أن يقدموا تفسيرا سليما للمسائل التي تدخل في نطاق علمهم، أن يراعوا الاعتبارات النفسية في هذه التفسيرات.

٢- الاتجاه التجريبي:

ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه الأستاذ فريدمان Friedman حيث يرى بأن علم الاقتصاد علما وضعيا، أو أنه يمكن أن يكون كذلك، كما أنه يرى أنه مستقل من حيث المبدأ عن الاحكام التقديرية للباحث، ويمكن القول أن منهج فريدمان يعتبر امتداد منطقيا لرأيه في طبيعة هذا العلم، فهو يهدف الى تطبيق منهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاقتصادية وذلك بقصد الوصول الى نظريات أو افتراضات تتميز بقدرتها على اعطاء تنبؤات صحيحة عن ظاهرة موضوع البحث. ولما كان من المتعذر اجراء التجارب في معامل الاختبار في دراسة الظواهر الاقتصادية، فلا بد من الاعتماد على الأدلة والحقائق التي يتصادف حدوثها في دنيا الواقع في اختيار النظريات الاقتصادية. ويعتقد فريدمان أن تعذر اجراء التجارب المعملية في الدراسات الاقتصادية لايترتب عليه اختلافا جوهريا بين علم الاقتصاد من ناحية والعلوم الطبيعية من ناحية أخرى. ويرى فريدمان أن انتقاد النظرية الاقتصادية الحديثة على أساس عدم واقعية فروضها انما كان نتيجة الربط الخاطىء بين دقة النظرية في وصف الظاهرة وصفا واقعيا أمينا وبين القوة التحليلية لهذه النظرية أى قدرتها على تفسير وفهم الظاهرة. وقد ترتب على هذا الخلط اضاعة الكثير من الجهد في محاولة بناء نظريات تهتم أساسا بالدقة في وصف الواقع دون أن تهتم بالهدف الأساسي للنظرية، أى قدرتها على تحليل الظاهرة واعطاء تنبؤات صادقة.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى:

ان العلوم الاجتماعية التي تعتبر الانسان موضوعا لها تتقارب فيما بينها سواء بالنسبة لمحتواها أو بالنسبة لطرق البحث التي تتبعها. وهذا لا ينفي أن لكل علم خاصيته ومهامه. والنشاط الاقتصادي لا يكون مستقلا تماما عن الجوانب الاجتماعية الأخرى، فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية وبين المعرفة بالسلوكات الانسانية الأخرى، فيجمع بذلك بين دوره كعالم اقتصادي وبين دوره كباحث اجتماعي. وحيث أن الاقتصاد السياسي علم حديث نسبيا وفي تطور مستمر فان حدوده ما تزال غير واضحة وهو يسعى دائما الى توسيع دائرة موضوعاته، وهذا يستدعي منا البحث في حقيقة علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

فعلم الاقتصاد السياسي لايمكن فصله أو عزله عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى كالقانون والتاريخ والاجتماع والسياسة، ذلك لأن السلوك الانساني في المجتمع انما يكون وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات، وما الاقتصاد سوى أحد هذه الموضوعات، وبالتالي فلا يمكن للاقتصادي أن

يتجاهل الموضوعات غير الاقتصادية للمشكلات التى يدرسها. ولهذا فانه بينما يحتفظ علم الاقتصاد السياسى بذاتيته الخاصة به، باعتبار أن محله هو موضوع قائم بذاته من الموضوعات المتعددة للسلوك الانسانى فى المجتمع، فانه لايمكن اعتباره علما مستقلا تمام الاستقلال عن باقى العلوم الاجتماعية الأخرى.

ونوضح علاقة علم الاقتصاد السياسى ببعض العلوم الاجتماعية فيما يلى:

أولا: علاقة علم الاقتصاد السياسى بالعلوم القانونية:

تتضح العلاقة الوطيدة بين القانون والاقتصاد اذ أن علم القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وهذه القوانين ما هي الا ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع. والعلاقة بين القانون والاقتصاد لاتجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فلكل مجتمع تنظيمه الخاص به والذي يعكس الى حد معين الضرورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بغرض الوصول الى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا يعتبر القانون عنصرا من العناصر المكونة للنظام الاقتصادي.

ونشير الى أن هناك منهجان لمعالجة العلاقة بين القانون والاقتصاد السياسى: المنهج الأول يرى اخضاع الظواهر الاقتصادية للحقوق، فحسب البعض فان تعديل النظام الحقوقي للملكية والميراث والأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق، يمكن أن يجر وراءه تعديلات واسعة على النشاط الاقتصادي مثل الانتاج وتكوين أو تراكم رأس المال، وحتى التأثير في السكان. أما أصحاب المنهج الثاني فانهم يروا أن القانون والمؤسسات الحقوقية ما هي الا انتاج التطور الاقتصادي ولكنهم لا ينكرون التاثير العكسي للمؤسسات الحقوقية على النشاط الاقتصادي.

والحقيقة أن التشريع يعكس مصلحة الطبقة السائدة في المجتمع، وبالتالي فانه يأتي انعكاسا لمستوى وتطور طبيعة النشاط الاقتصادي من حيث حماية الملكية، نظام الارث،..الخ، ولكنه في نفس الوقت يؤثر في تطور ومستوى هذا النشاط.

ولايمكن أن نتصور اليوم رجال القانون يقومون بمهامهم دون الاستعانة بالمعلومات الاقتصادية، كما أنه من غير المعقول التعرض الى الحياة الاقتصادية بدون تحديد الاطار القانوني، كما أن هناك مواد قانونية متعلقة بالتصرفات الاقتصادية كالقانون التجاري وتسيير المشاريع وقانون النقد والائتمان والاستثمار..الخ.

ويعتبر علم الاقتصاد السياسى وثيق الصلة بالعلوم القانونية، فمثلا القانون الخاص الذى ينظم العلاقات التى تدور بين الأشخاص فى معاملاتهم المالية من بيع وشراء يفيد رجل الاقتصاد فى معرفة بعض ظروف الاستهلاك والانتاج ودراسة العرض والطلب. كما أن فروع القانون العام التى تنظم العلاقات التى تنشأ بين الشخصيات العامة، وخاصة علم المالية العامة الذى يهتم بدراسة ايرادات ونفقات الدولة والموازنة العامة للدولة، تستعين بالتحليل الاقتصادى الكلى أو الجزئى فى دراسة النشاط المالى للدولة. كما أن القانون التجارى ينظم المعاملات التجارية التى هى موضوع دراسة علم الاقتصاد.

ويتدخل القانون لتنظيم عملية المنافسة الاقتصادية ومنع الاحتكار، كما قد يتدخل القانون لتحديد أسعار بعض السلع لاعتبارات اجتماعية نتيجة لعدم كفاءة جهاز السوق، وتحديد الأثمان انما هو أساس دراسة الاقتصاد الجزئي. فهناك اذن تأثير متبادل بين القوانين الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية.

ثانيا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم السياسية:

تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها وطرق الحكم المختلفة، ورغم هذا الاختلاف الظاهر بين الموضوعات التي تدرسها هذه العلوم والموضوعات التي يدرسها الاقتصاد، الا أن الواقع والتاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد، لأن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة بل أن القرار السياسي ليس الا تركيزا لمصالح اقتصادية معينة. فقرار الحرب والسلم لهما حساباتهما الاقتصادية واقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضا.

ويتأثر النشاط الاقتصادى بنظام الحكم وشكل الحكومات، فتميل الحكومات الديموقراطية الى اطلاق الحرية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وتشجيع القطاع الخاص، بينما الحكومات التى تميل الى الاتجاهات الاشتراكية تتجه الى تأميم وسائل الانتاج وتعمل على زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى. كما أن الأحزاب السياسية فى نظام الاقتصاد الحر تطرح برامجها السياسية مع أولوية للنواحى الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى التشغيل ومكافحة البطالة والتضخم.

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد السياسى بعلم الاجتماع وعلم النفس:

العلاقات الاجتماعية كأحد عناصر البناء الفوقى للمجتمع Ueberbau هى بدرجة ما انعكاس للوضع الاقتصادى وعلاقات الملكية فى المجتمع، أى البناء التحتىBasis. والمجتمع البشرى سواء فى الريف أو الحضر هو صورة للعلاقات الاقتصادية التى تنشأ بين أفراده. والعلاقة بين علم الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع هى علاقة تبادلية، فيهتم رجل الاقتصاد بدراسة الظواهر الاجتماعية التى تؤثر فى المتغيرات الاقتصادية، كما يهتم رجل الاجتماع بفهم القوانين الاقتصادية التى تساعده على تفسير حركة المجتمع وتطوره.

وفى علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع يوضح شومبيتر J. Schumpeter العلاقة القائمة بينهما فيقول: "ان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد الى التصرف على الشكل الذي اختاروه". فالاقتصاد يتولى دراسة الناس كجماعات ولهذا يهتم عالم الاقتصاد بمعرفة انماط التجمعات البشرية، مهن وطبقات وأمم، لأن الظواهر الاقتصادية تنشا وتتطور في أوساط اجتماعية محددة.

وتتجلى العلاقة بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية أكثر في "علم الاجتماع الاقتصادي" وهو فرع خاص من علم الاجتماع، فاذا كان التحليل الاقتصادي ينشغل بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد والطبقات في كل لحظة والآثار التي تترتب على هذا السلوك، فان علم الاجتماع الاقتصادي

يحاول الاجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد الى أن يسلكوا على النحو الذي اختاروه. وتجدر الاشارة الى أنه نشأ علم جديد وهو "علم القياس الاجتماعي "Sociometrics" مهمته قياس ظواهر كانت تبدو غير قابلة للقياس الكلي مثل تأثير العلاقات الانسانية على انتاجية العمل، أو تأثير العلاقات الموضوعية على زيادة فعالية العمل بالنسبة للشخص.

وتتجلى علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس فى أن علم النفس يهتم بالدوافع التي تحدد سلوك الأشخاص وتدفعهم الى تصرف معين. وهناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، فالاقتصاديون الكلاسيك يعتمدون على التحليل النفسي بشكل أساسي في فهم التصرفات الاقتصادية وفهم سلوك الأفراد، لأنهم يعتقدون أن المنفعة الشخصية هي الدافع والمحرك الأساسي لسلوك الفرد. كما أن لعدة ظواهر اقتصادية خلفية نفسية، مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الاقتصادية. يضاف الى ذلك تأثير الدعاية ووسائل الاعلام في توجيه المستهلكين، وهكذا نشأ علم خاص هو علم التسويق يقوم أساسا على التحليل النفسي.

<u>رابعا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالفلسفة والمنطق:</u>

الاقتصاد السياسي هو علم فلسفي لأن مناهج التحليل التي يعتمدها تخضع لقواعد المنطق والاستنباط والاستقراء كما اشرنا سابقا وكلها مناهج فلسفية يعتمدها الاقتصاديون لأن الخيارات الاقتصادية على الرغم من كونها مادية في غالبيتها فانها تعتمد أيضا على عوامل فكرية ونفسية.

يهتم الاقتصاد السياسي بسلوك الانسان، والسلوك الانسانى وثيق الصلة بالأخلاقيات التى هى فرع من الفلسفة، ويجب أن يكون واضحا أن الاقتصاد لايتعارض مع علم الأخلاق. وللاقتصاد أيضا علاقة وثيقة بعلم المنطق فليس من المعقول القيام بأى دراسة دون الاعتماد على قواعد المنطق واتباع طرق الاستنباط والاستقراء فى التحليل.

<u>خامسا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالجغرافيا والتاريخ:</u>

ان النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية مثل مصادر الطاقة، ومصادر المواد الأولية، والشروط البشرية مثل التجمعات السكانية كمصدر اليد العاملة وللنشاط الاقتصادي. ويمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "بالجغرافيا الاقتصادية" ولكن يبقى في مستوى وصف الأحجام والواقع ولا يهتم بدراسة أسرار التطور الاقتصادي. كما أن للاقتصاد السياسي علاقة ببعلم الديموغرافيا، وهو فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان حالتها وحركتها عبر الزمن.

وتقدم البحوث التاريخية خدمات هامة للاقتصادي، لأنها تساعده على معرفة الوقائع والفعاليات الاقتصادية، فلا يمكن للاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم التطور وتعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة وبالتالي تساعده في فهم الحاضر. فبالعودة الى التاريخ يمكننا معرفة عوامل ولادة ونمو وتطور وفناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة.

ويمكننا ربط تطور الأفكار الاقتصادية مع تطور الوقائع وتجدر الاشارة هنا الى أن أهمية علم التاريخ هي التي أدت بالمدرسة التاريخية الألمانية الى بناء كامل نظريتها على تاريخ الوقائع

الاقتصادية، ويعملها هذا بينت مدى العلاقة القائمة بين التاريخ والاقتصاد. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة الى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي.

سادسا: علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالتقنيات الكمية:

١- علاقة علم الاقتصاد السياسي بالرياضيات والاحصاء:

لقد شاع استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي، حيث أنها تزود الاقتصادي بطريقة استنتاجية للمحاكمة العقلانية منذ القرن التاسع عشر على يدي كورنو وفالراس واتخذت أهمية كبرى في أبحاث الاقتصاد الرياضي، حيث أصبحت الدراسات الاقتصادية غير ممكنة بدون حسابات التفاضل والتكامل والمحاسبة بكل أنواعها. والرياضيات طريقة هامة من طرق البحث والبرهنة على صحة الفرضيات الأساسية التي يختارها الباحث الاقتصادي، ويحتاجها الاقتصادي عند وضع وتحليل النماذج الرياضية وبالأخص عند دخول التخطيط والبرمجة في الدراسات الاقتصادية الجزئية والكلية. فالاقتصادي يمكنه أن يساير التطور الحديث الذي طرأ على علم الاقتصاد، خاصة وأن معظم فروع الاقتصاد التطبيقي أصبحت تعتمد على الرياضيات.

كما أن الدراسات الإحصائية لا غنى عنها للاقتصادي، لأنها تزوده بالمعلومات الرقمية التي يحتاجها الى حين مقارنة النظريات التي توصل اليها بالواقع العملي، فدراسة أى ظاهرة اقتصادية يتطلب جمع المعلومات عنها وتبويبها في شكل جداول ومنحنيات بيانية بصورة تمكن الاقتصادي أن يستقرىء النتائج من ذلك ويحلل الظاهرة بشكل علمي ودقيق يقوم على مدى تكرارها والعلاقة بين النتائج والأسباب، فالاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عن الاحصاء والرياضيات باعتبارها أدوات ضرورية لاتخاذ القرار الاقتصادي العقلاني.

٢- علاقة علم الاقتصاد السياسي بتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإنتاج:

لقد أدى ظهور الحاسوب بعد الحرب العالمية الثانية الى تطور معالجة المعلومات باستخدام الحاسوب ونظام البرامج المتعددة أحدث تغييرا فعليا في إدارة المؤسسات الاقتصادية، كما زود الاقتصادي بإمكانيات هائلة على التنبؤ من خلال توفير المعلومات، وكذلك توفير قوة العمل باستخدام البرامج المعلوماتية في المحاسبة وتسيير المخزون وتسيير الأفراد. إن استخدام الحاسوب ساعد على تطوير الاقتصاد النظري والتطبيقي على حد سواء.

وللاقتصاد علاقة بعلوم تكنولوجيا الانتاج، حيث يدرس علاقة الإنسان بالمادة وتحويلها بعملية الانتاج الى سلعة قابلة لاشباع الحاجات، فالتكنولوجيا تهتم بالمادة بينما الاقتصاد يدرس العلاقة بين البشر والمادة من جهة وبين البشر بعضهم مع بعض، بينما تكون المادة وسيطة بينهم من جهة ثانية. فرجل التكنولوجيا يدلنا على المردود الكمي الذي بإمكاننا أن نحصل عليه من تطبيقنا لفن انتاجي معين في قطاع اقتصادي معين، أما الاقتصادي فليس مختصا بالنواحى الهندسية والفنية وتركيب الآلة، وانما يدلنا على مردودية هذا التطبيق وتكلفة الانتاج ومقدار الانتاجية. والاقتصادي لا يمكن أن يدرس تكاليف الآلات وإنتاجها اذا ما أهمل التعرف على دور هذه الآلات وخصائصها التكنولوجية.

٣- علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم البيولوجية والطب:

الاقتصاد السياسى يهتم بإشباع الحاجات المتعددة بواسطه السلع النادرة ذات الاستعمالات البديلة، من هنا تظهر أهمية العلوم البيولوجية بالنسبة للاقتصادي حيث تعرفه بالقوانين الفيسيولوجية التي تحدد حاجات الإنسان، وهذه المعرفة ضرورية وخاصة من أجل حساب الحد الادنى لمستوى المعيشة للاستهلاك الذي لا يمكن تقليصه، وكذلك لحساب تكاليف تكوين الرأسمال البشري والثروة البشرية وكذلك لحساب تكاليف التغيرات الإنسانية مثل مستوى الخصوبة ومعدل الوفيات.

ان المعلومات الخاصة بالعلوم البيولوجية تعتبر ضرورة لكل اقتصادي وذلك من أجل إجراء الحسابات على المستوى الجزئي فى الأسرة أو المؤسسة لتقدير الطلب، أو على مستوى الاقتصاد الكلي من اجل تحديد المجاميع الكلية اللازمة للتوازن الاقتصادي الكلي على المستوى القومى.

ولقد اعتمد الاقتصاد على بعض مناهج البحث فى العلوم الطبية، وينكر قى هذا المجال أن الدكتور كيسناي Quesney أحد رواد مدرسة الطبيعيين أو الفيزيوقراط فى القرن الثامن عشر فى فرنسا كان طبيبا، وهو مؤلف كتاب "الجداول الاقتصادية" سنة ١٧١٥ "Tableau Economique" وقد شبه توزيع الدخل في المجتمع الاقتصادي بتوزيع الدم بين أعضاء الجسم البشري، وهى الفكرة الأصيلة للتدفق الدائرى للدخل فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة.

رابعا: علم الاقتصاد السياسي بين التخصص والشمولية:

لقد تعرفنا الى أهمية العلاقة بين الاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى، وهذا ما يؤكده الاقتصادي الانجليزى جون ستيوارت مِل بأنه من العسير أن يكون الانسان اقتصاديا جيدا اذا لم يكن منفتحا على العلوم الأخرى.

وانطلاقا من التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد السياسي رأينا أن الانسان هو العامل الأساسي في النشاط الاقتصادي، فالعوامل الديموجرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي اذ هي تحدد له شروطه الأساسية مثل اليد العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي. كذلك فان العوامل الاقتصادية تؤثر هي الأخرى على كيفية التوزيع الجغرافي للسكان كميا وكيفيا سواءا بالنسبة للكثافة السكانية أو على أشكال التجمعات البشرية. وهي تؤثر كذلك على معدلات الانجاب وتحديد الشروط المادية للحياة بالنسبة للمواليد والوفيات ومتوسط العمر.

ويتضح من علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى بأن تطور علم الاقتصاد يتنازعه اتجاهان، التخصص والشمولية:

١- تخصص علم الاقتصاد:

ان مبررات تخصص علم الاقتصاد نلخصها فيما يلي:

أ- تعقد مجال علم الاقتصاد مع تطوره: أن التعقيد هي صفة كل العلوم في الوقت الحاضر، فالباحث لا يستطيع الإلمام بكل جوانبها وبالتالي يصبح من الضرورة تطور فروع داخل كل علم وفي ميدان علم الاقتصاد تصبح بروز اختصاصات ضرورية جدا مثل الاقتصاد القياسي والإدارة والبنوك والمحاسبة. وكذلك التعمق في بعض جوانب الاختصاص الواحد كالمحاسبة التحليلية أو المالية أو الادارية.

ب- التخصص أحد مستلزمات زيادة الإنتاجية: ان التعمق في التخصص يسمح للاقتصادي بمعرفة دقائق الأشياء واكتشاف العلاقات بين الظواهر فالتقدم العلمي يرتبط كأي انتاج آخر بتوزيع الأنشطة والمهارات بين عدد متزايد من الفنيين ذوي التخصص الضيق.

٢- شمولية الاقتصاد: يرى البعض بأن شمولية علم الاقتصاد تعطي مردودا أكبر للآتي:

أ- النظرة العامة للظاهرة من كل جوانبها هي النظرة الصحيحة ذلك أن النظرة الضيقة ومن جانب واحد فقط قد تخفي على الباحث حقائق كثيرة. وباعتبار أن علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية المهتمة بالإنسان بكامل سلوكه وأحاسيسه فمن غير المعقول التوصل الى استنتاجات كلية وصحيحة بالنظر إليه من جانب واحد. ولهذا يرى البعض ضرورة توسيع أفق علم الاقتصاد وعدم التشدد في التخصص.

ب- تقدم علم الاقتصاد مرتبط بتقدم العلوم الأخرى، فتطور التكنولوجيا وعلم النفس ينعكس بدوره على تطور علم الاقتصاد. فلا يمكن عزل السلوك الاقتصادي للإنسان عن جوانب سلوكه الأخرى ومحاولة كهذه تعني بالضرورة الحكم على الاقتصاد السياسي بقصوره عن الإحاطة بحقائق سلوك الإنسان ذلك أن العمل الاقتصادي ما هو الا نشاط الانسان في ظل الجماعة. والخلاصة هو أن الباحث الاقتصادي يحتاج الى مجال واسع والمام كبير بمدي تقدم العلوم الأخرى وهو بالضرورة بحاجة الى الاستفادة من مجهودات كل الاختصاصيين في المجالات المختلفة. أنه منسق لجهود كبيرة يقوم بها المحاسبون والاحصائيون وغيرهم من ذوى الخبرة والتخصص. وعليه أن يستفيد من كل العلوم الأخرى حتى يستطيع الإلمام بكل جوانب الظاهرة الاقتصادية ويتمكن من ايجاد حلول واقتراحات رشيدة.

المبحث الثالث

الحاجات والمنفعـة

لكل إنسان حاجاته ورغباته التى يجب إشباعها، مثل هذه الرغبة الإنسانية تسمى بالحاجات، فى الواقع مشاعر بالنقص لحاجات يسعى الإنسان لإشباعها، ووسائل إشباع هذه الحاجات يمكن أن تكون منتجات مادية والتى يسميها الإنسان سلع أو منتجات غير مادية وهى الخدمات، ان السلع والخدمات يضمها مفهوم شامل وهو المنتجات. واذا نظرنا الى خواص السلع بالمعنى الاقتصادى للكلمة لانجد دائما الموارد تصلح بحالتها الراهنة فى الطبيعة لإشباع مباشر للحاجات.

يتناول المبحث الثالث شرح موضوع الحاجات والمنفعة فى ثلاثة مطالب كما يلى:

المطلب الأول: تعدد الحاجات الإنسانية.

المطلب الثانى: تعريف المنفعة وأنواعها.

المطلب الثالث: السلع والخدمات وسائل لإشباع الحاجات.

المطلب الأول: تعدد الحاجات الإنسانية:

لكل إنسان احتياجاته من السلع والخدمات. وتتحدد أنواع السلع والخدمات التى يطلبها الإنسان بعوامل عديدة منها مثلا الطبيعة أو الغريزة البشرية، كالرغبة فى الغذاء والشراب لكى يحافظ الإنسان على بقائه أو للمتعة أو الرغبة فى الكساء لكى يستر نفسه ويتقى شر التقلبات الجوية. ومنها أيضا المرحلة الحضارية التى يعاصرها الإنسان، فمثلا من البديهى أن احتياجات إنسان القرن الواحد والعشرين تختلف اختلافا كبيراً ولا شك عن احتياجات إنسان القرن التاسع عشر. مثلا الإنسان يرغب الآن فى الحصول على أنواع ارقى من الأقمشة أو مسكن أكبر أو مجهز بوسائل احدث أو يرغب فى الانتقال من مكان إلى آخر بالسيارة أو القطار أو الطائرة بدلا من استخدام العربات التى تقطرها الحيوانات أو السفن الشراعية.

مثل هذه التغيرات فى الاحتياجات تنشأ بسبب التقدم العلمى الذى هو وليد رغبة الإنسان فى الاكتشاف والخلق ثم تنتشر آثارها بسبب رغبة الإنسان فى تقليد أقرانه. فالتقدم العلمى على يد الإنسان يأتى بأنواع جديدة من السلع أو الخدمات ويبدأ بعض أفراد المجتمع فى التمتع بهذه المستحدثات، ثم يبدأ أثر التقليد الغريزى فى الإنسان فى نشر الرغبة تدريجيا فى التمتع بها.

هناك العديد من العوامل الأخرى التى تتدخل أيضا فى تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات. على سبيل المثال الدين أو الفلسفة السائدة أو التقاليد الاجتماعية المتبعة أو المناخ، كل هذه العوامل لها أهميتها فى تحديد الاحتياجات. من ناحية الدين أو الفلسفة نجد أن المسلم لايأكل لحم الخنزير بينما الهندوسى لايأكل لحم البقر.

والتقاليد الاجتماعية تسبب أحيانا اختلافات كبيرة فى نوعية أو شكل الملبس أو فى أنواع الطعام المطلوبة أو وسائل التسلية واللهو. ولا يخفى أيضا تأثير المناخ على مواصفات المسكن ونوع الملبس والمأكل. إلا أنه يمكن القول فى النهاية أن التقدم الحضارى والاتصال عبر البلدان والقارات المختلفة قد قلل كثيرا من الاختلافات فى الأذواق.

إن أسباب نشأة الحاجات موضوع خارج عن مجالات علم الاقتصاد، وفى تحليل الحاجات نستخدم فروعا أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع. وفى علم الاقتصاد فى الغالب ما تكون الحاجات موجودة أو يمكن استثارتها. ولذلك فانه من الضرورى التمييز بين أنواع الحاجات ودرجة إلحاحها. وإذا ما كان على الإنسان أن يحافظ على وجوده الإنسانى فمن الضرورى على أية حال من إشباع حاجات أساسية، ولعل أهمها الحاجات إلى الغذاء والكساء والمسكن، بالإضافة إلى أنه توجد حالات أقل إلحاحا والتى يكون لها وزنا خاصا تبعا للحالة الاقتصادية من رواج أو كساد، مثلا فى حالة الكساد فان الناس يكونوا مجبرين على الاستغناء عن بعض السلع، ومن جهة أخرى لو كانت هناك حالة رواج فانه توجد وفرة نسبية فى السلع، لذلك المشروعات الاقتصادية تواجه فى الغالب مشكلات نتيجة الحالة الاقتصادية وتأثر المشتغلين بها.

وإذا تصورنا أن جميع السلع والخدمات متوفرة بلا حدود فان ذلك سيكون محض خيال ولايحتاج الإنسان أن يشغل باله بمشكلة الندرة. وفى العالم الحقيقى توجد ندرة للسلع، وندرة السلع نسبية ولا تعنى أبدا ندرة مطلقة كما هو الحال مثلا فى عنصر اليورانيوم المشع، ولكن يقصد بها أنه يوجد

فرق ما بين كمية السلع اللازمة لتلبية حاجات الإنسان وتلك السلع فعلا. أن ندرة السلع هى تعبير عن توتر بين الحاجات والسلع، وهذا هو المفهوم الأساسى لما نقصده بأن جميع السلع نادرة. فاذا كان الاحتياطى المخزون لسلع معينة لاينفد ولاينتهى، فان إنتاجها متجدد وسهل كما هو حال الهواء الضرورى جدا للحياه، فلا يوجد حديث هنا عن الندرة، وفى هذه الحالة يدور الحديث حول السلع الحرة، وعددها ليس كبيرا جدا، فاذا ما كانت السلع حرة فمعنى ذلك بالنسبة إلى الحاجات قد تكون موجودة بوفرة، ولذلك لاتحتاج لأى جهد اقتصادى لإنتاجها، وهذا سؤال موضوعى، والذى نجد عليه إجابات متعددة فى مختلف الأماكن والعصور. أن الهواء بالنسبة للغواصين فى قاع البحر أو لعمال المناجم فى باطن الأرض لايعتبر سلعة حرة، ذلك لأنه يجب إنتاج الهواء أى الأكسجين الذى يستخدم فى هذه الظروف كما أن المياه التى يستخدمها الإنسان مباشرة وبسهولة من الأنهار والبحار دون جهد اقتصادى لاتعتبر مثل مياه الشرب فى المدن، فهى سلعة اقتصادية لها تكلفة فى تنقيتها وتوزيعها مثلا. أما السلع الحرة فهى سلع غير اقتصادية، وفى الحقيقة أن إنتاج السلع والخدمات يتطلب تكلفة معينة ويجب أن يكون سلوك الإنسان اقتصاديا وذلك يعنى أن يكون سلوكه تجاه هذه السلع سلوكا رشيدا لتقليل التكلفة وتعظيم المنفعة منها، ولذلك يستطيع الإنسان القول بأن علم الاقتصاد يهتم بالأشياء التى تنتج بتكلفة معينة ويكون لها ثمن. أن تعريفات مثل التكلفة والثمن يجب صياغتها بدقة علمية. والمستهلك الفرد قد لايحتاج للانتفاع بسلع معينة أن يدفع شيئا، غير أنه يستطيع تحمل تكلفة معينة كما هو فى حالة التعليم المجانى مثلا. بالنسبة للسلع الاقتصادية فهى تنقسم إلى سلع خاصة يكون لها منفعة خاصة مثل الطعام والملابس، وسلع عامة يكون لها منفعة عامة مثل خدمات التعليم والصحة التى تشبع حاجات عامة.

تحدث مشكلة فى حالة ندرة السلعة عندما تكون حاجات الإنسان كثيرة بلا نهاية وأنه لايمكن إشباعها، فتوجد الندرة اذا كانت الرغبات أو الحاجات بصفة عامة أكثر من وسائل إشباعها. فاذا ما قمنا بعمل استقصاء لدى المستهلكين عن رغباتهم ستكون النتيجة بالتأكيد أن هذه الحاجات أكبر كثيرا من الحجم المعروض للسلع. أيضا نجد أن أوضاعاً معينة للدخل وللثمن لاتستطيع تطوير وتحديث هذا الاتجاه، ذلك أنه طبقا للفروض التى جرى اختبارها عمليا أن رغبات الإنسان تتزايد بتطور المدنية والرفاهية. والإنسان فى الحقيقية، على مستوى العالم وعلى مستوى كل بلد على حده، لايستطيع أن يتصور حالة تختفى فيها الندرة بوجه عام.

فى الخمسينيات من القرن العشرين قام بعض علماء الاقتصاد والاجتماع مثل كينيث جلبريث Galbreth يدعون أن مجتمعات بعض البلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية تعيش فى طوفان من السلع ويفيض منها ضياع كبير، بينما ملايين من البشر فى بقية العالم يعيشون فى فقر مدقع، ذلك لأن الإتفاق العام فى الدول الفقيرة لايكفى لإنتاج كثير من السلع الاستهلاكية.

غالبا ما نجد أن تغيير الموضة، وتأثير الإعلان وطرق البيع الذكية تؤثر على المستهلكين وتجعل سلعا معينة مرغوبة لديهم رغم عدم حاجاتهم إليها، ومع ذلك يشترونها تحت إغراء وسائل الإعلان والتسويق الجذابة التى تزيف حاجات المستهلكين وتثير رغبات استهلاكية زائفة. وهذا النقود الاجتماعى للمجتمع الاستهلاكى يجب تقديره أيضا، ذلك لأن معظم القضايا المطروحة يكون لها أهمية علمية، وأيضا لايمكن عمل مقولات علمية تتمشى مع هذا الاستهلاك البذخى اذا كان الطلب على سلع

معينة يعتبر ترفيها. وهذا النقود الاجتماعى يرتكز على حكم قيمى أو أخلاقى ينتقد ما يفعله المستهلك ؟ وماذا ينبغى أن يسمح له ؟ ان علم الاقتصاد يهتم بإشباع حاجات الإنسان كما هى وليس كما ينبغى أن تكون، أما تحديد حاجات الإنسان وإلى أى مدى يجرى إيقاظها أو حتى كيف يمكن توجيهها فى اتجاه معين، فذلك يصعب قوله وتحديده، ذلك أنه لاتوجد علميا نظريات حول هذه المشكلة. ان الاقتصادى الإنجليزى الفريد مارشال (١٨٦٤ - ١٩٢٤) وجه النظر فى نهاية القرن التاسع عشر إلى أن حاجات الإنسان غالبا ما تكون نتيجة أكثر مما تكون سببا للنشاط الاقتصادى. ان الحاجات الإنسانية كما سبق أن أشرنا ينظر إليها على أنها موجودة فعلا وكحقيقة يجب التعامل معها فى ظل النظرية الاقتصادية السائدة، والعلاقات بين الحاجات والقوى الشرائية والنواحى الاجتماعية ونشاط أصحاب الأعمال يجب مراعاتها بدقة. فتوزيع الدخل على المستوى القومى يختلف عن المستوى الدولى، غير أن هناك مطالب بإعادة توزيع الدخل والثروة توزيعا عادلا يحقق حقوق الانسان فى التنمية والعدالة الاجتماعية. وهذا النقد الاجتماعى لايمس توزيع القوى الشرائية وما ينتج عنها من طلب فعال، وإنما يستهجن أساليب الدعاية والإعلان لإيقاظ حاجات قد تكون غير ضرورية.

ولكن هل إشباع الحاجات يولد رغبات جديدة ؟ ان بعض الناس لايتحدثون فقط عن إشباع حاجاتهم وإنما عن صلاحية السلع لإشباع حاجاتهم بمرور الوقت. ان مشكلة الندرة تختلف من وقت لآخر، وعند وجود نقص فى السلع اللازمة لإشباع حاجات الانسان، سواء على المستوى القومى أو على المستوى العالمى، فاننا نستفيد من علم الاقتصاد فى ادارة المشكلة الاقتصادية وعلاجها.

المطلب الثانى: تعريف المنفعة وأنواعها:

نظرا لتعدد الحاجات وعدم إمكان الإنسان القيام بإشباع حاجاته كلها فانه يقوم بترتيب هذه الحاجات على حسب أهميتها فى سلم أو قائمة تفضيل بحيث يأتى فى رأس هذه القائمة الأشياء الأهم فالمهمة وهكذا. ويقوم الإنسان بإشباع حاجاته وفقاً لترتيب هذه القائمة. ولكن ما هى هذه الحاجات ؟ ان الحاجات هى تلك الأشياء التى تتخذ صورة سلع وخدمات والتى يكون الإنسان فى احتياج لها. وبطبيعة الحال لابد وأن تكون هذه الحاجات نافعة، فما يحتاج الإنسان إلى إشباعه هو الحاجات النافعة. وهذا يقودنا إلى الكلام عن المنفعة.

أولا: تعريف المنفعة:

الشىء النافع هو الشىء الذى يشبع رغبة لدى الإنسان. أما عملية خلق المنفعة أو زيادة منفعة شئ موجود فهى تعتبر إنتاجا Production. والمنفعة من الوجه الاقتصادية قد تختلف عن المنفعة من الوجهة الصحية أو الوجهة الاجتماعية والمقصود بالمنفعة هنا المنفعة الاقتصادية.

ثانيا: أنواع المنفعة:

المنفعة هى مقدرة السلعة أو الخدمة على إشباع الرغبة. وهناك أربع أنواع من المنافع كما يلى:

١ - المنفعة الشكلية Form utility:

تحدث المنفعة الشكلية عندما ندخل تحسينات أو نزيد من فائدة سلعة عن طريق تغيير فى شكلها. فلا شك أن الصلب فى شكله الأخير كجسم سيارة مثلا يكون أكثر نفعا مما لو كان فى شكل

ألواح. ولا شك أن مصانعنا تضيف منافع شكلية وذلك بإنتاجها سلعا مثل الملابس والأثاث والسماد. والزراعة أيضا بإنتاجها الحبوب والفواكه والخضروات وتربية الماشية إنما تضيف منفعة شكلية.

٢ – المنفعة المكانية Place utility:

المنفعة المكانية تحدث عندما تكون السلعة أو الخدمة أكثر نفعا فى مكان عن آخر. فانتقال السلعة إلى مكان تكون فيه أكثر نفعا إنما يخلق منفعة مكانية. فأى سلعة تكون بعيدة عن يد المستهلك، كالسيارة فى مكان تصنيعها، تكون ذات منفعة أقل بالنسبة له. ويكون المستهلك على استعداد لأن يدفع بعض النقود الإضافية حتى تكون السلعة تحت يده. فالمستهلك يدفع هذا القدر الإضافى من النقود وذلك فى مقابل الإشباع الذى يحصل عليه من المنفعة المكانية، بمعنى نقل السيارة لتكون بالقرب منه.

٣ – المنفعة الزمنية Time utility:

تحدث المنفعة الزمنية عندما تكون السلعة أو الخدمة أكثر نفعا فى زمن عنها فى زمن آخر. فجهاز الإضاءة يكون أكثر نفعا فى وقت الظلام عنه فى ضوء النهار. وهناك بعض السلع التى تنتج فى فترة زمنية معينة ولكنها تستهلك على مدار السنة. فحفظ السلع من تاريخ إنتاجها إلى تاريخ طلبها يضيف إلى منفعة السلعة منفعة زمنية. فالقمح يحصد فى مايو ويونيه ولكنه يستهلك على مدار السنة. ولذلك فان تخزين القمح يعتبر عملية نافعة. فعملية التخزين تضيف إلى القمح منفعة زمنية. فالقمح وقت استهلاكه تكون منفعته أكبر من منفعته وقت الحصاد.

٤ – منفعة الملكية Possession utility:

وهذا النوع من المنفعة يحدث عندما تنتقل ملكية السلعة أو الخدمة من شخص إلى آخر. فأدوات البناء الموجودة فى متاجر البيع لافائدة منها بالنسبة لعامل البناء فهو فى حاجة للحصول عليها. ويتحقق نفع عامل البناء من هذه الأدوات عندما تصبح هذه الأدوات فى متناول يده. فبمجرد أن يمتلك عامل البناء هذه الأدوات فانه يستطيع استخدامها لكسب عيشه. فعامل البيع الذى يتفاوض مع العميل لنقل ملكية أدوات البناء من محل البيع إلى عامل البناء يخلق منفعة الملكية. وهذا صحيح بالنسبة لنقل ملكية الملابس والسيارات والمواد الغذائية وغيرها من السلع. فعمال البيع فى المجتمع الاقتصادى إنما يخلقون منفعة الملكية بالإضافة إلى المنفعة المكانية والمنفعة الزمنية.

المطلب الثالث: السلع والخدمات وسائل لإشباع الحاجات:

تعتبر السلع والخدمات وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية، ويمكن تقسيم السلع والخدمات إلى الأقسام الآتية:

أولا: السلع والخدمات الاقتصادية والسلع والخدمات الحرة:

السلع والخدمات الحرة هى السلع والخدمات غير الاقتصادية، وهى سلع وخدمات ذات منفعة فهى تشبع رغبات لدى الأفراد ولكنها متوفرة بكميات غير محدودة نسبيا مثل الهواء وأشعة الشمس. ويحصل الأفراد على السلع الحرة بدون أى مجهود وبدون أى مقابل نقدى أو عينى. ونظرا لأن هذه

السلع متوافرة بكميات غير محددة لذلك فانه لايتعامل بها فى الأسواق. فهى بالرغم من أنها ذات منفعة إلا أنها ليس لها قيمة سوقية أى قيمة فى التبادل. ولذلك فان هذا النوع من السلع لايمثل مشكلة بالنسبة للأفراد وهو يخرج عن نطاق علم الاقتصاد التقليدى أو الكلاسيكى.

أما السلع والخدمات الاقتصادية فهى سلع نافعة ولكنها سلع تتصف بالندرة فهى نادرة بالنسبة للطلب عليها. ومن ثم فهى سلع يتطلب الحصول عليها جهداً ودفع مقابل نقدى أو عينى، وبالتالى فهى سلع يتم التعامل بها فى الأسواق، ويكون لها قيمة سوقية أى قيمة فى التبادل. والندرة التى تتصف بها هذه السلع قد تكون من فعل الطبيعة كالفحم والبترول والذهب، فهى منتجات محدودة بفعل الطبيعة، ولكن بعض السلع تكون محدودة بسبب اصطناعى كالسلع الخاضعة للاحتكار. كما أن السلع قد تكون محدودة أو مقيدة فى الاستهلاك بسبب اجتماعى أو دينى، كتحريم أكل لحم الخنزير لدى المسلمين، أو تحريم كل لحم البقر لدى الهندوس، أو عدم استهلاك النباتيين اللحوم بأنواعها.

ثانيا: السلع والخدمات الخاصة والسلع والخدمات العامة:

السلع والخدمات الخاصة هى السلع والخدمات التى يستعملها الأفراد اقتصاديا. فالحصول عليها يتطلب بعض المجهود الفردى أو تضحية فردية مثل الطعام والغذاء والملبس والسيارات والاستشارات الإدارية والمحاسبية. أما السلع والخدمات العامة فهى التى تكون لاستعمال الأفراد بالمجان كليا أو جزئياً. ولكن يتطلب الحصول عليها مجهودا وتضحية من جانب المجتمع – مثال ذلك الحدائق والمتاحف والطرق وخدمات الصحة العامة وخدمات رجال الشرطة ورجال الجيش وخدمات القضاء وأيضا التعليم فى كثير من بلدان العالم.

ثالثا: السلع النهائية والسلع الوسيطة:

السلع النهائية هى السلع التى تكون معدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه. فهى سلع تكون قد وصلت إلى المرحلة النهائية من التصنيع ومعدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه بهذه الصورة. مثال ذلك جميع أنواع الأطعمة المعدة للاستهلاك. وجميع أنواع الملابس أيضا المعدة للاستخدام. أما السلع الوسيطة فهى تلك السلع التى توسط لإنتاج سلع أخرى. فالدقيق يعتبر سلعة وسيطة لصناعة الخبز، والقمح يعتبر سلعة وسيطة لعمل الدقيق. كما أن اللبن يعتبر سلعة وسيطة لعمل الكاكاو. فالسلع الوسيطة إنما تستخدم فى صناعة السلع النهائية وهى عادة ما تكون مادة خام للسلع النهائية. ومع ذلك فان السلع الوسيطة التى تستخدم فى صناعة سلع أخرى قد ينظر إليها على أنها سلعة نهائية. فاللبن المعد للشرب يعتبر سلعة نهائية، أما اذا استخدم اللبن فى صناعة الكاكاو فعتبر سلعة وسيطة.

رابعا: السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية أو الرأسمالية:

السلع والخدمات الاستهلاكية هى سلع وخدمات نهائية قادرة على أن تشبع مباشرة حاجات الأفراد التى فى حوزتهم. فهى سلع نجدها على أرفف تجار التجزئة مثل محلات البقالة. فجميع المواد الغذائية التى تعرضها محلات البقالة تعتبر سلعا استهلاكية. كذلك جميع أنواع الملبوسات إنما تعتبر سلعا استهلاكية ذلك أنها تشبع رغبة مباشرة للأفراد. وإشباع هذه الرغبة يتحقق عن طريق استهلاك هذه السلع. فالاستهلاك هو إجراءات استخدام هذه السلع للإشباع المباشر لحاجات الأفراد. فهى عملية

إنقاص تدريجى للمنفعة بواسطة الأفراد أو تدمير لهذه المنفعة. والسلع الاستهلاكية بدورها يمكن تقسيمها إلى سلع استهلاكية معمرة durable goods وسلع استهلاكية غير معمرة nondurable goods فالسلع الاستهلاكية المعمرة هى سلع لاتستهلك فى التو واللحظة بل أن استهلاكها يكون على مدار فترة طويلة نسبيا مثل ذلك الثلاجات والأفران والسيارات. أما السلع غير المعمرة فهى السلع التى تستهلك خلال فترة وجيزة. والسلع القابلة للتلفPerishable goods فهى نوع من السلع الاستهلاكية غير المعمرة التى يتطلب استهلاكها فترة قصيرة جداً فهى سلع غير قابلة للتخزين.

أما السلع الإنتاجية والتى تسمى أيضا بالسلع الرأسمالية فهى من صنع الإنسان وتستخدم فى إنتاج سلع أخرى. فالمعدات والآلات والمبانى والمواد الخام إنما هى سلع قام بتصنيعها الإنسان بغرض استخدامها فى إنتاج سلع أخرى. فهى تشبع رغبات الأفراد بطريق غير مباشر. وبعض السلع قد ينظر إليها على أنها سلع استهلاكية فى بعض الأوقات كما ينظر إليها على أساس أنها سلع رأسمالية فى أوقات أخرى، وذلك طبقا لطريقة الاستخدام. فالتيار الكهربائى يعتبر سلعة استهلاكية اذا استخدم فى الإضاءة بواسطة المستهلكين ولكنه يعد سلعة إنتاجية اذا استخدم فى إدارة الآلات التى تستخدم فى إنتاج سلعة أخرى.

خامسا: سلع عادية وسلع رديئة:

هناك علاقة بين مقدار دخول الأفراد وبين مقدار إنفاقهم على السلع المختلفة. فالأفراد عندما تزيد دخولهم تزيد القوة الشرائية لديهم، وبالتالى يزيد مقدار إنفاقهم على السلع والخدمات. والعكس أيضا صحيح اذا نقصت دخول الأفراد، فان مقدار مالديهم من قوة شرائية ستنخفض، وبالتالى ينخفض مقدار إنفاقهم على السلع والخدمات.

السلع والخدمات العادية هى تلك السلع والخدمات التى يزيد استهلاك الأفراد منها بزيادة الدخل، ويقل استهلاكهم منها اذا نقص الدخل. أما السلع الرديئة، وهى أصناف رديئة من السلع مثل الدرجة الثانية فى القطار، أو الأصناف الرخيصة من الأطعمة مثل الخبز مثلا اذا زاد دخل الفرد فان الفرد ينتقل إلى استهلاك الأصناف الأجود فيستخدم الدرجة الأولى أو يأكل أنواع الطعام الأفضل من الخبز.

فالعلاقة بين دخل الفرد وبين مقدار الإنفاق على السلع الرديئة علاقة عكسية، بمعنى أنه اذا زاد دخل الفرد قلل الفرد استهلاكه من السلع الرديئة، وإذا نقص الدخل زاد الفرد من استهلاكه من السلع الرديئة. فزيادة دخول الطبقات الفقيرة تؤدى إلى انخفاض طلب هذه الطبقات على الخبز وذلك بسبب انتقالهم إلى استهلاك أنواع من الأطعمة أفضل من الخبز مثل «الأرز» أو المكرونة والتى مكنتهم زيادة الدخل من شرائها. كما أن انخفاض دخول هذه الطبقات يجبر هذه الطبقات على إنقاص استهلاكها من أنواع الطعام الجيدة، وبالتالى زيادة طلبهم من الخبز ليحل محل أنواع الأطعمة الأخرى.

سادسا: السلع الضرورية والسلع الكمالية:

السلع الضرورية هى السلع اللازمة لمقومات الحياة الأساسية والتى لايستطيع أو، على الأقل، يصعب على الإنسان الاستغناء عنها. ولذلك فان الإنسان يضطر إلى الاستهلاك منها حتى ولو كان دخله

صفرا، ذلك أنه لايستطيع الاستغناء عن مقومات الحياة الأساسية فيضطر مثلا إلى الاقتراض. ويستمر الشخص فى زيادة مقدار ما يحصل عليه من السلع الضرورية كلما زاد دخله إلى أن يحصل على كفايته منها وبعد ذلك فان أى زيادة فى الدخل بعد ذلك لن تؤثر فى الكمية المطلوبة من هذا النوع من السلع.

أما السلع الكمالية فهى السلع الترفيهية التى يمكن للأفراد الاستغناء عنها، فهى لاتشبع حاجات ضرورية للإنسان، مثال لذلك أنواع العطور الخاصة بالسيدات وتبلوهات الزينة والأنواع الفاخرة من الأقمشة والحرايز. والسلع الكمالية يمكن أن يستغنى الفرد عن استهلاكها حتى مستوى معين من الدخل، فاستهلاك هذا النوع من السلع يتطلب حد أدنى من الدخل يستطيع بعده استهلاك وحدات من السلعة. وبعد ذلك يزداد استهلاك الفرد منها بزيادة الدخل.

إلا أننا يجب أن نكون حذرين فى تقسيم السلع إلى سلع ضرورية وسلع كمالية. فالسلع قد تختلف من كونها كمالية إلى ضرورية وذلك تبعا للانتقال من مكان إلى مكان آخر أو من شخص إلى شخص آخر. فتدفئة المنازل فى الشتاء تعتبر خدمة كمالية فى جمهورية مصر العربية، ولكنها تعتبر خدمة ضرورية فى البلاد الشديدة البرودة فى شمال أوربا مثلا. كذلك قد تعتبر السيارة بالنسبة لبعض الأفراد كمالية وبالنسبة للبعض الآخر، كالطبيب ورجل الأعمال، تعتبر السيارة من الضروريات.

<u>سابعا: السلع البديلة أو المتنافسة، والسلع المتكاملة:</u>

السلع البديلة هى السلع التى يمكن أن تحل محل بعضها البعض. وكلما اقتربت السلعة من أن تكون بديل تام للسلعة الأخرى كلما اشتدت المنافسة بين السلعتين. «فالأتوبيس » «والقطار» يقدمان خدمتين درجة الاختلاف بينهما كبيرة، ولذلك فان درجة المنافسة بينهما عالية. أما اذا كانت درجة الإحلال بين سلعتين منخفضة، مثل الأقمشة القطنية والأقمشة الصوفية، فان درجة المنافسة بينهما تكون منخفضة. وإذا كان لدينا سلعتين بديلتين، مثل الدجاج واللحوم، فان رفع سعر أحدهما يؤدى إلى زيادة الطلب على الأخرى كما أن انخفاض سعر أحدهما يؤدى إلى نقص الطلب على الأخرى.

وتعتبر السلعة (أ) والسلعة (ب) سلعتين متكاملتين اذا كان استهلاك وحدات من السلعة (أ) يتطلب استهلاك وحدان من السلعة (ب). ومن الأمثلة الواضحة على التكامل بين سلعتين هو التكامل بين السيارة والبنزين، فاستخدام السيارة يتطلب استهلاك البنزين بل أن هناك نسبة بين مسافة تشغيل السيارة وبين مقدار البنزين المطلوب لتسيير السيارة هذه المسافة. ومن أمثلة السلع المتكاملة قلم الحبر والحبر والشاى أو القهوة والسكر والكهرباء والأدوات الكهربائية. والتكامل لايقتصر على السلع الاستهلاكية بل أن هناك تكاملا بين السلع الرأسمالية، مثال ذلك التكامل بين التيار الكهربائى والآلات التى تدار بالكهرباء. وفى حالة السلع المتكاملة فان ارتفاع سعر أحد السلع المتكاملة يؤدى إلى نقص الطلب على السلعة المتكاملة معها، كما أن انخفاض سعر أحد السلع يؤدى إلى زيادة الطلب على السلعة المتكاملة معها.